(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
2024 (آذار), مجلد 2,عدد 1 ,الصفحات 127-160

حركـــة الكـــوادر الإسلاميـــة 1991-2003 دراسة تاريخية- فكرية

م.د. كرار عبد الحسين جوده الخفاجي[1]*
[1]*كلية التربية, جامعة سومر, ذي قار, العراق*

الملخص

شَهِدَ الاجتماع الشيعي في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين ميلاد الاسلام السياسي الشيعي بأفكاره الأممية وطروحاته العقدية، وأسهمت الحركات الاسلامية الشيعية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي في انبعاثه في المجتمعات الشيعية العربية وغيرها، بيد أن عقد الثمانينيات وما رافقه من تحولات دراماتيكية على صعيد العالم؛ بدءاً من صعود الإسلام كقوة سياسية وبشرية وحضارية حتى انهيار التجربة الاشتراكية، قد شكَّلَ تحديات فكرية للحركة الاسلامية الشيعية، وبعد مراجعات عميقة لمنظومة الفكر السياسي الاسلامي لتحديد أولويات العمل الإسلامي على الصعيدين السياسي والاجتماعي، انبثقت فكرة تأسيس حركة الكوادر الإسلامية بخطابها الإسلامي الحضاري الممتزج مع منجزات الفكر السياسي الحديث، ونشاطها السياسي الأقرب للواقعية- بحسب تبريراتها- في العمل السياسي الإسلامي؛ لدعوته إلى تبني الخيار الديموقراطي والتأكيد على الخصوصية العراقية في العمل السياسي ومعالجة واقعه السياسي في ضوء المعادلة الدولية.

الكلمات المفتاحية: حركة الكوادر الاسلامية، الاسلام الحضاري، الديمقراطية

Kawader Islamic Movement:1991-2003 A Thought Historical Study

Lecturer Dr.karar abed alhusien[1]*
[1]college of Faculty of Education, University of Sumer, Thi-Qar, Iraq

Abstract

At the beginning of the second half of the twentieth century, the Shiite community witnessed the birth of Shiite political Islam with its internationalist ideas and doctrinal proposals. During the 1960s and 1970s, the Shiite Islamic movements contributed to its resurgence in Arab Shiite societies and others. However, the decade of the 1980s and the dramatic transformations that accompanied it at the global level, starting from the rise of Islam as a political, human and civilizational force, until the collapse of the socialist experiment, presented intellectual challenges to the Shiite Islamic movement. After profound reviews of the system of Islamic political thought to determine the priorities of Islamic action on the political and social levels, the idea of establishing "Kawader Islamic (cadres) Movement" emerged with its civilized Islamic discourse mixed with the achievements of modern political thought, and its political activity that is closest to realism - according to its justifications - in Islamic political work. That was obvious due to its call to adopt the democratic option and to emphasize Iraqi specificity in political action and to address its political reality in light of the international equation.

Keywords: Kawader Islamic movement, civilizational Islam, democracy.

* **Email address: Karar.a.jouda@uos.edu.iq**

المقدمـــــــــــــــــة

قَطَعَ الإسلام السياسي الشيعي أشواطاً طويلة من عمره - منذ ظهوره في أواخر خمسينيات القرن الماضي- من دون أي مراجعات نقدية فاحصة، لأسباب تتعلق بطبيعة تصوراته العقدية وطموحاته السياسية وخطابه الثقافي، إلا أن حركة الكوادر الإسلامية قد تمكنت بفعل محفزات فكرية وسياسية، من طرح خطاب إسلامي سياسي مغاير للخطاب المعلن في الساحة الاسلامية الشيعية، إذ دعت إلى مغادرة تبني الاسلام السياسي بوصفه خيارا ثقافيا ومنهجا فكريا للحياة، وقراءة الواقع السياسي العراقي في ضوء المعادلة الدولية من جهة، وأوضاعه ومصالحه وخصائصه السوسيو- ثقافية من جهة أخرى. لذلك عمدت الدراسة إلى تحليل الفكر السياسي لحركة الكوادر الاسلامية، وعرض وتحليل مفاهيمها السياسية وموضوعات خطابها، وشروط انتاجه، بوصفه تطوراً داخل منظومة الاسلام السياسي الشيعي، والوقوف بمحطةٍ مهمة من محطات المراجعات النقدية للمنطلقات التنظيرية للإسلام السياسي الشيعي وفكره والخط البياني لمواقفه في المنعطفات المصيرية.

تكونت الدراسة من ملخص ومقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، ناقش المحور الاول: تأسيس حركة الكوادر الاسلامية، نشأة الاسلام السياسي الشيعي في العراق مناقشة موجزة، سعياً لفهم انماط وصور الاشكاليات التي طرحتها حركة الكوادر الاسلامية على خطاب حزب الدعوة الاسلامية، ومراحل تشكلها، فيما تناول المحور الثاني الفكر السياسي لحركة الكوادر الاسلامية، كيف شكلت الديمقراطية والفهم الحضاري للإسلام والخصوصية العراقية، المرتكزات الرئيسية في الفكر/ الخطاب السياسي للحركة، فيما خصص المحور الثالث للنشاط السياسي لحركة الكوادر الاسلامية بدءاً من تشكلها مروراً بمؤتمرات المعارضة وحتى تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003.

انطلق مشروع الكتابة عن حركة الكوادر الاسلامية، بعد أن اختمرت في ذهني فكرة ضرورة التوثيق للخطاب المغاير للخطاب الرسمي للإسلام السياسي الشيعي، ولعدم وجود أرشيف خاص بالحركة يمكن للباحثين الرجوع إليه والاستناد عليه في كتاباتهم وتحليلاتهم، عزمتُ على جمع شتات الوثائق والأحداث والأفكار، وهي مهمة ليست يسيرة، فلا تاريخ بدون وثائق كونها الأساس لأية رؤية تاريخية علمية جادة، بيد أن ما قدمه لي الأستاذ عبد الجليل الخير الله والدكتور مصطفى حبيب – مشكورين- من مادة وثائقية متناثرة، قد ساعدتني على الوقوف على منظومة الافكار وتحليلها وتحديد سلاسلها ومعرفة العلاقات بين عناصرها، والتأثير المتبادل بينها. وعلى هذا الاساس اعتمدت الدراسة العديد من المصادر أهمها الوثائق السياسية غير المنشورة والبيانات السياسية والنشرات المركزية للتنظيم، إضافة للشهادات التي أدلها بها مؤسسو الحركة؛ إذ وفرت لي محادثاتهم ومراسلاتهم معي الكثير من المعلومات القيمة، وقد حرص الباحث في دراسته على القراءة الموضوعية وعدم العناية بالحكم المعياري على الأفكار المطروحة في الدراسة، وفي الختام هي دراسة متواضعة عسى ان تسهم في رفد الباحثين في المسألة العراقية والفكر السياسي المعاصر بالمعلومات الأولية عن حركة الكوادر الاسلامية.

المحور الأول
تأسيس حركة الكوادر الإسلامية

أولاً: الإسلام السياسي الشيعي نشأته وأفكاره

شهد العالم العربي مطلع النصف الثاني من القرن العشرين سياسات ما بعد الاستقلال الذي حققته القوى الوطنية، وتصاعد نضال حركات التحرر في عدد كبير من بلدان العالم، وقد برزت خلال تلك الحقبة تيارات اسلامية دعت الى القطيعة مع الغرب ومواجهته حضارياً، وتأسيس نظام اسلامي يحتكم الى قواعد الشريعة الاسلامية؛ لأن الاسلام وفقاً لرؤيتها " نظام فكري مكون من شريعة ودولة، وأنه لا يمكن فصل الدولة عن الشريعة، وأن هذه الشريعة ليست مجرد أحكام فقهية تتعلق بالمجتمع وإنما ايضا رؤية سياسية تدعو الى قيام نظام سياسي منبثق منها ومؤسس عليها وحامل لاسمها وهو النظام السياسي الاسلامي".[1]

شيعياً، ظهر الاسلام السياسي الشيعي في مدينة النجف الاشرف، العاصمة الروحية للطائفة الشيعية، نتيجة لتراكم النشاط السياسي والثقافي للمؤسسة الدينية فيها، أو انعكاس ذلك عليها،[2] وتفاعل مثقفون إسلاميون شيعة مع حركات إسلامية سنية،[3] وتحديات الخطاب الماركسي (الشيوعي) للمؤسسة الدينية،[4] وزيادة التفاعل مع احداث العالم الاسلامي،[5] وظهور نخبة فكرية داخل المؤسسة الدينية تمكنت من صياغة رؤى اسلامية شمولية من الفقه الاسلامي الشيعي، ممن وثقت كتاباتهم مرحلة التفكير السياسي خارج المدونة الفقهية لمشروع الحزب/ الدولة الاسلامية،[6] فضلاً عن الرغبة في اثبات الذات الايديولوجية قبال القوى العلمانية والقومية الأخرى. [7]

وقد تمخض عن ذلك الحراك، ولادة وعي جديد داخل الاوساط الشيعية تمثل بضرورة تأسيس حركة اسلامية شيعية هدفها اقامة دولة اسلامية ودعوة الناس اليها، وعلى هذا الاساس تم تأسيس حزب الدعوة الاسلامية.[8] ومما لاشك فيه، أن تأسيس حزب اسلامي ايديولوجي شيعي، ليس إلا بداية مرحلة تاريخية قادها الاسلام السياسي الشيعي، بعد أن توفرت لديه المقومات الذاتية والموضوعية للعمل،[9] واعتبر الاسلاميون أن السعي نحو تأسيس دولة اسلامية بديلة عن الدولة الوضعية هي معركتهم الرئيسة،[10] لذلك بقيت الكثير من احداث العراق في النصف الثاني من القرن العشرين مرهونة إلى خطاب الاسلام السياسي الشيعي؛ فهو السمة الأبرز في تطور احداثه السياسية والاجتماعية.[11]

وبحسب التنظير السياسي لحزب الدعوة الاسلامية، أن آلية التغيير الى دولة/مجتمع اسلامي "يجب ان تكون انقلابية ثورية وليس اصلاحية؛ لان الاخيرة لا تصح الا اذا كان الاسلام القاعدة العامة للدولة والمجتمع، اما اذا فقد الاسلام مركزه من هذه القاعدة واستبدل بغيره ففي هذا الحالة يجب ان تكون الدعوة انقلابية."[12] وبالرغم من عدم تقديم الاسلام السياسي الشيعي رؤية متكاملة عن الدولة الاسلامية في ضوء الواقع السياسي؛ اذ لم يكن مفهوم الدولة الاسلامية [وقتئذ] الا شعاراً غير مكتمل وغير واضح في تصورات منظريه.[13] الا ان موضوعة الدولة الاسلامية، وتأسيس قوانين وتشريعات اسلامية، والتصدي للفكر اليساري، وتخليص العراق من التبعية والنفوذ الاجنبي، كانت محاور حاضرة في التفكير الاستراتيجي للإسلاميين الشيعة.[14] وهذا ما يفسر كتاباتهم التي تروج لبيان افضلية النظام السياسي الاسلامي واقتصاده وفلسفته على الانظمة الوضعية.

وعلى المستوى الاجتماعي، ونتيجةً لما حققه التيار الاسلامي من حضور اجتماعي مميز خلال عقد الستينيات،[15] فقد ولج عقد السبعينيات من القرن الماضي بشيء من النشوة والوثوقية المطلقة،[16] وهي حالة يصعب فيها مراجعة الذات وتقييم التجربة، الا انه كان عقد المواجهة والصدام بين السلطة البعثية والحركة الاسلامية الشيعية، مواجهة غير متوازنة، انتهت لصالح السلطة البعثية؛ بسبب قدرة الاخيرة على ترسيخ نفوذها واستثمار المواطن في نظامها السياسي، عبر التوزيع الاقتصادي وتحديث البنية التحتية والتنمية الصناعية، وهي منجزات حققتها الوفرة المالية الناتجة من مردودات النفط بعد قرار تأميم النفط 1972،[17] وهذا ما مكنها من مواجهة التهديدات السياسية بسهولة نسبية؛ فضلاً عن توفر الدعم الدولي

لها[18] ومن جهة اخرى فقدان حزب الدعوة الاسلامية للكثير من مقوماته الذاتية،[19] الامر الذي شكَّل ارباكاً حقيقيا لعمله.[20]

وخلال تلك المدة لم يقدم حزب الدعوة الاسلامية نصوصا عملية تتعلق في موضوعة الدولة سوى نشرة صدرت في العام 1977 وصفها بـ"علامة مهمة في تاريخ الحزب"[21] لتناولها مسائل التحديث والصناعة الزراعة والاقتصاد واخراج العراق من النفوذين الانكليزي والامريكي، وهي قضايا وطنية سبق وان تناولها دعاة الاصلاح الوطني [والتيارات الوطنية السياسية منذ اربعينيات القرن]، وليس برنامجاً سياسيا تغييرياً حتى انها لم تطرح رؤية التيار الاسلامي للقطر العراقي الذي يفترض انه يسعى لتغيير واقعه السياسي والاجتماعي واعادة بنائه على اساس الاسلام كما بشر المنهج التغييري الانقلابي.[22]

واضافة الى ما سبق، فقد ادخلت الثورة الاسلامية في ايران (1979) حزب الدعوة الاسلامية مرحلته السياسية، والقيام بالمنافسة العلنية للنظام البعثي في العراق، بما فيها الكفاح المسلح، بهدف اسقاطه واقامة دولة اسلامية، وبالرغم من عدم وضوح اتفاق على طبيعة العلاقة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وولاية الفقيه عند قادة الحزب، الا ان الحرب العراقية الايرانية دفعت الدعاة الى المشاركة في الحرب الى جانب الجمهورية الاسلامية لأسباب ايديولوجية ومن " منطلق ان هذه الحرب قد تكون طريقاً اسرع لأسقاط النظام واقامة النظام الاسلامي في العراق".[23]

ثانياً: حركة الكوادر الاسلامية: التأسيس والمؤسسون

شهد حزب الدعوة الاسلامية في ثمانينات القرن الماضي مراجعات – رسمية وغير رسمية- للمفاهيم والنظريات الفكرية والسياسية، مثل صيغة العلاقة مع النظام الدولي، وباقي القوى الوطنية العراقية، ومسألة الدولة الاسلامية، والعلاقة مع ولاية الفقيه وغيرها من المفاهيم داخل منظومة الفكر السياسي الشيعي. وقد كان بيان التفاهم الذي كتبه المهندس محمد هادي السبيتي[24] عام 1980 باسم حزب الدعوة الاسلامية، أهم وثيقة سياسية رسمية صدرت عن الحزب خلال تلك الحقبة، وآخر مشروع سياسي واقعي للحزب - في ظل اجواء نشوة القوة الاسلامية التي اعقب انتصار الثورة الاسلامية في ايران 1979 التي رفضت حتى على مستوى التفكير احتمالية اقامة نظام غير اسلامي في العراق- فهي خطوة رائدة بحق، تضمنت مشروعاً لحوار وطني في العراق لجميع القوى السياسية من مختلف الاديان والقوميات والمذاهب والاتجاهات السياسية، وحدد اولويات العمل بتشكيل جبهة عريضة قوامها المواطنة،[25] بعد ان شخَّصَ مشكلة النظام السياسي في العراق باحتكار الحزب للسلطة وعدم فسحه المجال للآخرين في المشاركة، ودعا الى الانفتاح والتعاون مع القوى الوطنية الاخرى لتحقيق القدر الاكبر من التفاهم معها، وضمناً جمّد بيان التفاهم مشروع الدولة الاسلامية في العراق.[26]

وفي 1 اذار 1985 كتب محمد عبد الجبار الشبوط رسالة الى مؤتمر حزب الدعوة الاسلامية المنعقد في طهران، جاء فيها"...لا يملك حساً اجتماعياً ووعياً سياسياً من لم يلاحظ ان الساحة تشهد مخاضاً عسيراً. ان الجميع يطالبون بعمل ما... عمل يتجاوز في نوعيته الاطروحات النظرية والعملية السائدة التي اوقعت العمل الاسلامي في مطب الدوران في حلقة مسدودة...ويجب علينا - كدعوة رائدة- ان لا نكون خارج هذا المخاض ومتنصلين عنه..."[27] وشخص الشبوط في رسالته الاخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها الحركة الاسلامية الشيعية وهي -"الرهان على خيار الحرب في اسقاط صدام... الذي بدأ يسلك خطه البياني النازل منذ العام 1982 ... بفعل الموازين الدولية الرافضة لإسقاط نظام صدام، حيث فرضت

المعادلة الدولية قرارها في الحرب بصيغة لا نصر لإيران ولا هزيمة للعراق، وليس امام المعارضة العراقية الا فتح ثغرة في هذه المعادلة " ناهيك عن القدرة العسكرية للعراق قياسا بالقدرات المتوفرة لدى الجانب الايراني".[28]

وقد طالبت الرسالة بالانفتاح السياسي على القوى الوطنية العراقية واقامة علاقات تفاهم معها على تحقيق القدر المطلوب – اسقاط النظام الحاكم في العراق- والانفتاح على الدول بوصفها "حركة اسلامية- عراقية وليس ذراعاً ايرانياً" وفي هذا السياق طالبت الحزب في " وضع مسافة واضحة للعلاقة مع ايران" لان العمل وفقاً لمبدأ " عدم اقامة علاقة مع أي طرف دون علم او موافقة ايران اتجاه خاطئ في العمل السياسي، كما اثبتت التجربة ذلك". كما طالبت ان يأخذ الحزب بنظر الاعتبار للحالة العراقية – الخصوصية العراقية- في تحركه السياسي والاعلامي والعسكري.[29]

وفي سياق المراجعات الفكرية لمفاهيم الاسلام السياسي الشيعي وثوابته صَدَرَتْ صحف ونشرات وكراسات بعضها محدود التداول خارج المؤسسات الرسمية للأحزاب والمؤسسات الثقافية الاسلامية، مثل جريدة "البديل الاسلامي" التي تأسست في دمشق عام 1985 وطرحت مراجعات فكرية حول الحكم في الاسلام والديمقراطية وولاية الفقيه والعلاقة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية، وطالبت الحركة الاسلامية بالتعامل الواقعي مع القضية العراقية، وانفتاح الحركة الاسلامية على القوى الوطنية، وتبني الحركة الاسلامية للديمقراطية، واستقلال القرار السياسي للحركة الاسلامية الشيعية من الوصايا الخارجية[30] نشرة " رأي آخر" التي صدرت 1990 وهي نشرة دورية أصدرها مجموعة من المثقفين الاسلاميين في الجمهورية الاسلامية الايرانية، وهي نشرة منتقاة تَلتَقط الآراء الاخرى في القضايا الراهنة، بهدف نشر القراءات والرؤى والتفسيرات المغايرة لقراءات الاسلام السياسي.[31]

لقد تمخض عن ذلك الحراك وتلك المراجعات والقراءات النقدية، رؤية لمعالجة منظومة التفكير/العمل السياسي الاسلامي، ساعدها في ذلك التحولات السياسية الدولية التي ترتبت على اثر الغزو العراقي للكويت في 2 اب 1990 ومنها تصاعد الموقف العربي والاقليمي والدولي المناهض للاجتياح،[32] الذي زاد من نشاط وفاعلية القوى الوطنية المعارضة للنظام السياسي في العراق، وتحركت باتجاهات شتى للحصول على دعم سياسي لإسقاط النظام السياسي، وكان المفكر السياسي لحركة الكوادر الاسلامية الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط احد اولئك الذين اشتركوا في الوفود التي زارت دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية.[33]

كانت الرؤية السياسية التي قدمها مؤسسو حركة الكوادر الاسلامية حول حالة تقييم الاندماج مع الحالة الايرانية، والانفتاح السياسي لقوى المعارضة الاسلامية، وحدود ولاية الفقيه، هي الاكثر جرأةً ووضوحاً وشمولية، وقادت الى التشكيل الاهم في صفوف حزب الدعوة الاسلامية،[34] وقد سبقتها ورقةٌ نقدية كشفت عن المسوغات التي قادتهم الى طرح مشروعهم السياسي، حملت عنوان " ثلاث ظواهر كبرى" بينت الظواهر السلبية في حزب الدعوة الاسلامية، تمثلت الاولى بـ"... غياب الرؤية السياسية الناضجة والواعية للتطورات السياسية الخارجية بعد حوالي 30 سنة من تأسيسه، وحوالي 10 سنوات من المواجهة المسلحة والمباشرة مع النظام الصدامي الحاكم"[35] وهذا ما دفع الدعاة الى التشتت والانقطاع عن مواصلة العمل تحت قيادة الدعوة، وهي بدورها ولا ترغب بالتعامل معهم، وبالتالي انهم تركوا العمل السياسي في وقت ان الساحة الاسلامية والعراقية على وجه الخصوص بحاجة اليهم. وهذه احدى مبررات انقطاعهم عن الحزب وعدم السير خلف قيادته السياسية.

وفي لحاظ النقد الذاتي للتجربة السياسية للحزب ذكرت الورقة ثاني الظواهر السلبية، بأنه "...يفتقر الى الحرية والاستقلالية والاصطباغ بالصبغة الايرانية ... ومع ان هناك مبررات شرعية لهذا الترابط، كما يطرح البعض، الا ان اثاراً

سلبية اضرت بالقضية العراقية ترتبت على هذا الارتباط" وفي صدد بيان المخاطر على ذلك ذكرت الوثيقة " ...ولقد تكون انطباع عند العالم ان الحركة الاسلامية العراقية – الشيعية بالدقة- ماهي الا ذراع من اذرع ايران.. بل هي امتداد عضوي لإيران، ولا تملك حرية القرار..."[36] اما الظاهرة السلبية الثالثة بحسب التقييم الذاتي لمؤسسي حركة الكوادر، فقد تلخصت بـ"... تضخم العامل الدولي في مجرى الاحداث داخل العراق وفي مستقبل القضية العراقية، الامر الذي يستلزم القيام بعمل جديد على المستوى الدولي يخدم العمل داخل العراق..."[37]

وعلى اثر ذلك قرر المجتمعون تشكيل تنظيم سياسي مستقل حمل اسماً مؤقتاً - كما ورد في بيان اللجنة التحضيرية للتنظيم في الشرق الاوسط- هو " كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي" واعتبار يوم 9 حزيران من العام 1991 هو التاريخ الرسمي للتأسيس.[38] ووفقاً للبيان الذي اصدرته الحركة في ذلك التاريخ، ان اهداف التأسيس هي " اسقاط النظام الصدامي وتحرير ارادة الشعب العراقي، الذي سيختار النظام الجديد بالطريق الديمقراطي السليم، المنسجم مع الخصوصية العراقية، والذي يعيد العراق الى محيطه العربي والاسلامي، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل القوى والاحزاب والشخصيات العراقية المعارضة، والدول الصديقة، اخذاً بنظر الاعتبار تضخم العامل الدولي في مجرى الاحداث داخل العراق وفي مستقبل القضية العراقية، الامر الذي يستلزم عملاً متكاملاً ومدروساً على الصعيدين الداخلي والخارجي"[39]

ولابد من التأكيد على ان التنظيم الجديد قد رفض وصفه بالمنشق عن حزب الدعوة الاسلامية، وردّ ببيان على ما تداولته وسائل الاعلام بان " كوادر حزب الدعوة العراقي: انشقاق عن القيادة الموالية لإيران" وفي الوقت الذي نفى تحمل مسؤولية هذا الكلام الادبية والسياسية، دعا الى عقد مؤتمر لفصائل الدعوة[40] للحوار المفتوح والصريح بغية الوصول الى نتائج عملية للخروج من الوضع المأساوي في بلدنا، العراق، ومن أجل استثمار كافة الطاقات المعطلة والمشتتة في الجهاد الهادف الى اسقاط النظام الصدامي.[41] ولا يفوتنا ان ننوه إلى أن مؤسسي حركة الكوادر على الرغم من انخراطهم في حزب الدعوة الاسلامية لسنوات طويلة، لكنهم ما بين منقطع عن الحزب او معلق عمله فيه، واستناداً على ما سبق فان مؤسسي حركة الكوادر كانوا غير منتمين للحزب لحظة تأسيس التنظيم الجديد.[42]

وبعد ايام من بيان التأسيس صدرت بيانات مشابهة للجان تحضيرية كانت بمثابة فروع للحزب في بلدان اخرى من العالم مثل اللجنة التحضيرية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/ الدول الاسكندنافية وشمال أوربا في 12 تموز عام 1991، وبيان اللجنة التحضيرية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/ فرع بريطانيا في 22 تموز عام 1991.[43]

على المستوى التنظيمي، وضع المؤسسون ميثاقاً سياسياً للحركة، تضمن التعريف بالتنظيم بانه" تنظيم سياسي عراقي يؤمن بالإسلام عقيدة ومنهجاً ونظاماً، ويعمل من اجل تحقيق مشروع سياسي قائم على اساس الاسلام الحضاري، والخصوصية العراقية، والديمقراطية" وان الدعوة الاسلامية - المشروع الاسلامي الذي اسسه الرعيل الاول من الدعاة- هي حالة فكرية وسياسية وحركية، وهي تجربة بشرية ضمن الدائرة الاسلامية، تستدعي المراجعة والتقويم المستمرين، لمسيرتها ومتبنياتها ومواقفها في ضوء المعطيات الواقعية والخبرة العملية، لانها وسيلة لتحقيق الاهداف وليس غاية بذاتها[44]

وفي السياق ذاته، وضع المؤسسون "لائحة قواعد عمل داخلية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي" تضمنت التعريف بالتنظيم الجديد، وشروط العضوية واصنافها، وقد اشترطت اللائحة على العضو الالتزام باحكام الاسلام، وحددت درجات المنتمي[45] ثم فصلت الهيكل التنظيمي للتنظيم السياسي،[46] ثم الاجراءات الانضباطية التي يخضع فيها العضو في التنظيم، في حال مخالفته قولاً وفعلاً للميثاق، او للاستراتيجية او المشروع السياسي او قواعد العمل.[47]

اما على المستوى الاجرائي مارس التنظيم الجديد نشاطه السياسي بصورة مستقلة، وقد كان بيانه حول مشروع "قانون التعددية الحزبية" الذي روج له النظام العراقي[48] اول بيان سياسي حول الاوضاع في العراق، الذي رفض فيه القانون المذكور ووصفه بالمسرحية التي أعدّها النظام الصدامي لـ"تلميع صورته وترقيع نظامه... واعادة انتاج الطبقة الدكتاتورية والفردية للنظام الحاكم في العراق" وبالتالي فهو ليس سوى "تمييع القضية العراقية وخداع الجماهير والرأي العام العالمي" وذكَّرَ البيان بممارسات النظام ضد الاحزاب السياسية العراقية فهي خير دليل على عدم جدية النظام بقبول التعددية الحزبية، وأكد البيان "ان اسقاط صدام هدف استراتيجي ونهائي للحركة الاسلامية خاصة والمعارضة عامة، وهذا الهدف لا يقبل التجزئة او المساومة"[49]

وفي سياق ذاته، ولمعالجة الازمات التي مرت بها الجاليات العراقية في البلدان العربية، نتيجة لتزايد الرفض المجتمعي الكويتي للجالية العراقية بسبب الغزو العراقي للكويت كتب كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/ مكتب الشرق الاوسط في 10 ايلول 1991 رسالة مفتوحة الى امير الكويت الشيخ جابر الاحمد جابر الصباح (1926-2006)، ومما جاء فيها " ان تنظيم كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي احد فصائل المعارضة العراقية ينظر بعين القلق استمرار وتفاقم هذه الظاهرة ويرى ان العلاج السريع والجاد لها يتطلب من سموكم التدخل المباشر لإتخاذ قرارات فورية تحمي العراقيين المقيمين في الكويت مع العمل على توعية الرأي العام الكويتي بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين اللذين نتطلع لان يعيشا في المستقبل في ظل الاخوة والتعاون بعد زوال النظام الدامي الذي الحق الدمار لكلا البلدين"[50]

وعلى صعيد التنظيم الداخلي للكوادر اعلن الحزب بتاريخ 11 كانون الاول 1991 عن تشكيل المكتب السياسي لتنظيم كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي"[51] وقد لخص الاعلان ملامح رؤية التنظيم الفكرية ومشروعه السياسي، بقوله: " ... كما يعمل على بلورة وطرح المشروع السياسي الاسلامي المستقل، المستند الى الفهم الحضاري للإسلام، ويراعي الخصوصية العراقية، ويعتبر الاليات الانتخابية الحرة وسيلة مضمونة لاستقرار المجتمع المدني وسلامة العلاقة بينه وبين السلطة السياسية..." وفيما يتعلق برؤيته السياسية فقد وصف البيان طبيعة التحديات التي واجهت الحركة الاسلامية العراقية، بالتحديات السياسية،[52] التي تتطلب عملاً سياسياً مستوعباً للمتغيرات الدولية ومتطلباتها، واشار الى تطورين اساسيين في الواقع السياسي العراقي داخليا وخارجياً، أراد أن يكونا نقطة لشروع في العمل السياسي للحركة الاسلامية، وهما: كسر حاجر الخوف[الانتفاضة الشعبانية اذار 1991] الذي فصل بين النظام الصدامي الديكتاتوري وجماهير الشعب العراقي الصامد داخل العراق، اما على المستوى الخارجي فهو انحسار الدعم الدولي لنظام صدام[بسبب غزو العراق للكويت في 2 اب 1990] الذي فتح الباب امام التحرك السياسي الدولي للمعارضة العراقية. ولتحرير الشعب العراقي و"اسقاط النظام الفرعوني" لا مناص من حشد الطاقات العراقية الاسلامية، بل حشد كل الامكانيات في اطار برنامج عمل سياسي واعلامي وجماهيري يستهدف الاطاحة بالنظام.[53]

ولابد من التأكيد على ان تسمية التنظيم الجديد بـ" كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي" قد اثارت حساسية كبيرة لدى حزب الدعوة الاسلامية، فبالاضافة الى رفض قيادته استخدام تسمية الدعوة من قبل غيرها من الحركات الاسلامية الشيعية، او ممن يمارسون عملا اسلاميا خارج سلطة قيادة الحزب، انطوت تأكيد تسمية العراقي على رفض ضمني/ صريح لهيمنة النفوذ الايراني على قرار الحركة الاسلامية الشيعية. وبحسب روايات اعضاء في تنظيم حركة الكوادر، ان التنظيم واجه حملة شعواء من قبل الاخرين في حزب الدعوة الاسلامية، تحت ذريعة الوحدة ونبذ الانشقاق، واتهام قياداته بالانحراف عن الرؤية الاسلامية الصحيحة، والوقوع في فخ المخابرات الامريكية والخليجية [54] وقد كان موقف الحركة منها هو الاصرار على المضي في المشروع كونهم مؤمنين بان التسقيط والافتراءات غير القليلة هو ثمن عملهم في

الساحة، و" ان الذي لديه الاستعداد للتضحية بنفسه من أجل مبدأه يصبح من السهل عليه التضحية بسمعته من أجل الهدف ذاته"[55] واتفقوا على الية قيادة الحركة في المواجهة تلك الحملات يجب ان تقوم على امتصاص غضب الاخرين وعدم الانجرار الى معارك جانبية، وضرورة الالتقاء مع مصادر التشهير ومحاورتهم ودياً بصدر رحب، والالتزام بالمواقف الثابتة التي تنطلق من برنامج متفق عليه ومدروس وليست ردود افعال، وتشجيع طرح المواضيع الفكرية والسياسية وبحثها معهم باستمرار، فالحذر كل الحذر من الخوض في اي صراع جانبي مع اي طرف مادام مناهض للنظام الحاكم في العراق، وعدت ذلك من ثوابت عملها السياسي،[56] لذلك لجأت حركة الكوادر- لتخفيف الهجمة عليها- الى الحوارات لتخفيف الهجمة من جهة والبحث عن تأييد مجتهدين شيعة لمنحهم شرعية بقاء وليس شرعية وجود؛ فهم قد تشبعوا بالمفاهيم الحديثة للعمل السياسي والتنظيمي وقد اخذوا الكثير من المفردات السياسية الحديثة.

ولحل هذه الاشكالية، سعى علماء دين يحظون بتقدير عالٍ لدى مؤسسي الحركة،[57] نجحوا بإقناع قيادة التأسيس بضرورة تغير التسمية التي اثارت حساسية الدعاة، كان المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله ابرز الذين تمكنوا من اقناع الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط بذلك، بعد ان شكى الاخير اليه من ردود فعل الدعاة غير المبرر،[58] وقد كان السيد فضل الله حريصا اشد الحرص على نبذ الفرقة داخل القوى الاسلامية الشيعية، اذ قال لهم " انتم بمجموعكم ضعيف فما حالكم وانتم متفرقين"،[59] واستناداً الى ما سبق فقد استجاب المؤسسون للتنظيم الجديد لتلك الضغوطات/ النصائح، لاسيما بعد ان اصرّ حزب الدعوة الاسلامية في مؤتمر صلاح الدين 1992 على تغيير الكوادر لتسميتهم، فقد اعلن المؤسسون التسمية الجديدة " حركة الكوادر الاسلامية" واعتمدوها بديلاً عن " كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي".[60]

المحور الثاني

الفكر السياسي لحركة الكوادر الاسلامية

ذَهَبَ المفكر السياسي للحركة محمد عبد الجبار الشبوط الى ان المشروع السياسي الاسلامي، ليس احكاماً فقهية مراد للفرد تطبيقها في السلوك الخاص او العام، او هو الاسلام بعينه، وانما مشروع مرتبط بالزمان والمكان المحددين، يستهدف حكم المجتمع وادارته وتنظيمه على اساس الاسلام.[61] ولأن المجتمعات متباينة في خصائصها الثقافية وانماطها الاجتماعية، وان المجتمع الواحد يمر بتحولات من زمان لآخر، فلابدَّ ان يستوعب المشروع السياسي الاسلامي تلك الخصائص والاختلافات والتحولات المجتمعية وتشخيص المتطلبات في اللحظة التاريخية المعينة، أي ان استجابة المشروع السياسي الاسلامية الصحيحة للتحديات السياسية والمجتمعية تتطلب وعياً اجتماعياً يتحرك في ظل الواقع الاجتماعي وليس وعياً ايديولوجياً يحلق في فضاء النظرية المجردة بذريعة الثوابت الايديولوجية.[62]

واستناداً الى ما تقدم، وبعد توقف الحرب العراقية الايرانية في الثامن من اب عام 1988، من دون تحقق انتصار لطرف على حساب الاخر، وما تركته من فقدان الامل الذي كان يغذي الحركة الاسلامية بأهمية عامل الحرب في اسقاط النظام الحاكم في العراق، كذلك تعرض النظريات السياسية للحركة الاسلامية الى مراجعات فكرية،[63] في موازات التحولات الفكرية على الصعيد العالمي مثل "البيروسترويكا" التي اطلقها آخر زعيم سوفيتي ميخائل غورباتشوف - بهدف اعادة هيكلية الاقتصاد السوفيتي- قبيل انهياره.[64] ولا مناص من القول ان تلك العوامل مجتمعة قد تركت اثرها في تشكّل وعي الحالة العراقية في ضوء المشروع السياسي الاسلامي،[65] نحو تعضيد المفاهيم التالية: الديمقراطية، والاسلام

الحضاري، الخصوصية العراقية، لتمثل المرتكزات الاساسية في فضاء التفكير السياسي لحركة الكوادر الاسلامية، فقام المنظرون بتقعيد المصطلحات وتبيئة المفاهيم الحديثة مع الفكر الاسلامي ، بعد تخليصه من قوالب الاسلام السياسي المعاصر.

اولاً: الديمقراطية

دعت حركة الكوادر الاسلامية باقي التيارات الاسلامية العراقية الى تبني الخيار الديمقراطي بوصفه ضرورة اجرائية للنهوض الحضاري،[66] والوعي بمفهوم الديمقراطية وبيان أهميته المركزية في تأسيس ثقافة اسلامية معاصرة، لتكون ممارسة سلوكية وطنية لدى الشعب العراقي.[67] ونتيجة لتفاعل هذا المصطلح مع الاجتماع السياسي المعاصر، والمفاهيم السياسية الدينية المستوحاة من نصوص التراث الاسلامي، حاول الشبوط ازالة الغموض عن مصطلح الديمقراطية الذي استعمل في غير موضعه، او جرى تفسيره على خلاف وظيفته،[68] وبين ان الاشكالية الأساسية حول المصطلح ناتج من اضطراب فهم مضامينه.[69]

وقد ميّزَ الشبوط – اثناء تنظيره لمسألة الديمقراطية- بين الاسلام والفكر الاسلامي،[70] ثم بين اتجاهات الفكر الاسلامي من المسألة الديمقراطية،[71] ثم صياغة مصطلح الاليات الديمقراطية وتحديدها،[72] وفي لحاظ الواقع السياسي المنشود، اشارت ادبيات الحركة الى ان طبيعة العلاقة بين المجتمع الاهلي والسلطة السياسية هي العامل الذي يحدد مدى استقرار المجتمع وازدهاره وتقدمه، فالسلطة المنبثقة بصورة سلمية من المجتمع، عبر آليات سليمة هي التي تحقق الانسجام والألفة معه، على العكس من السلطة المنبثقة بالقوة والتغلب، حيث تكون سببا للتوترات والانفجارات في المجتمع.[73]

ومما تقدم كشفت محاولة الشبوط عن وجود خلل عميق في فهم الاسلام السياسي الشيعي لمفاهيم الاخر الحضاري في ضوء البيئة/ المدرسة التي انتجت تلك المفاهيم، لهذا كانت اطروحته حول الديمقراطية الاكثر عمقاً وجدلاً في اوساط الحركة الشيعية،[74] وقد تبنتها حركة الكوادر الاسلامية كجزء اساسي في مشروعها الفكري الاسلامي والسياسي في العراق، وليس ممارستها اضطراراً – براغماتياً- مجاراةً للظروف السياسية، كونها الوسيلة التي تسهم بوصول الاسلام السياسي الى الحكم وتمكين الاسلاميين من السيطرة على الساحة،[75] كما رفضت دعوة التوفيق بين الاسلام والديمقراطية تحت عنوان الشورى، واعلنت الحركة بوضوح " ان المعركة الحضارية التي تخوضها شعوب الاسلام ضد التخلف تتطلب استلهام المعطيات الحضارية في الاسلام بوصفه معطى ثقافيا وتاريخيا في المجتمعات العربية و الاسلامية، ولضمان انخراط الجماهير الشعبية في المعركة، وبناء الحياة السياسية على اساس الاليات الديمقراطية، لضمان عدم قيام الاستبداد السياسي في هذه البلدان... وهو من عوائق النهوض الحضاري"[76]

وخلاصة القول، التزمت حركة الكوادر بالفكرة التي ترى ان الديمقراطية خيار سياسي اجرائي لتنظيم عملية تداول السلطة في المجتمع، كونها مجموعة من الاليات المحايدة الهادفة الى تنظيم عملية تبادل السلطة بطريقة سلمية ودورية وعلى اساس الاختيار الشعبي؛ وليس هناك من شك ان ممارسة أبناء المجتمع لدورهم الكامل في الحياة السياسية، وبما يضمن المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياتهم تخلق شعورا بالرضا والانسجام في البناء الاجتماعي، وعلى هذا الاساس تكون الديمقراطية حلاً سياسياً سلمياً لمسألة الصراع على السلطة، لأنها تحول الصراع الى تنافس يخضع لمنظومة قواعد اللعبة الديمقراطية وليس صراعاً منفلتاً من القيود، دموياً في اغلب الاحيان.[77]

وأكدت الحركة ان تحقيق مصالح واهداف العراقيين واستقرار النظام السياسي المستقبلي في العراق، يتطلب اعتماد الآليات التي تمثل الاطار المناسب لبناء الحياة السياسية في مجتمع كالمجتمع العراقي، وهي الاليات الديمقراطية، وتجاوز

الفهم المغلوط لها، اليات تحقق إسناد المناصب العليا في الدولة الى الارادة الشعبية المشخصة اما بالاستفتاء المباشر العام او عبر المجالس التمثيلية او كلاهما،[78] وصعود الجماعة الحاكمة الى قمة السلطة عبر الانتخاب الحر والمباشر على اساس صوت واحد لكل مواطن، بدون فرض وإكراه، واعتماد مبدأ تداول السلطة سلميا، وتحقيق الحرية الفكرية والسياسية والحزبية والإعلامية، واقامة المؤسسات البرلمانية والدستورية، واعتماد الأساليب السلمية في المنافسة السياسية بين المجموعات والأحزاب المختلفة، وبما يحقق التعايش بينها في اطار مجتمع واحد موحد، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات الثلاث.

ثانياً: الفهم الحضاري للإسلام

أجمع منظرو الاسلام السياسي السني والشيعي على ان الاسلام هو القاعدة الاساسية لحراكهم السياسي والاجتماعي، وبطلان مقولة ان الدين ليس سوى علاقة فردية بين الانسان وربه، وان دعوة " ضرورة فصله عن الدولة؛ التي ترسخت نتيجة جهل المسلمين بثقافة القرءان وتأثرهم بدعاة والمبادئ الوافدة، وهي صناعة الاستعمار ليتمكن من اقصاء الاسلام عن مجال الانظمة الاقتصادية والسياسية، وليكون لهم ما يريد من استعمار واستغلال، فلا بد من بيان ان الاسلام (عقيدة ونظام) وليس ديناً فحسب".[79]

ان الدعوة الصريحة لتأكيد شمولية الاسلام وتفوقه الحضاري والدعوة له بصفته ايديولوجيا للحياة، ومنع تمكين الاخر الحضاري من أقصائه عن ميادين الصراع، تتطلب عملية- من وجهة نظر منظري الاسلام السياسي- ترسيخ الوعي الاسلامي لدى الامة، فهو "ضرورة مُلِحَة لإعادة الحياة الاسلامية والرجوع بالإسلام الى ميادين الحياة العامة،[80] وهذا "التصور المطروح عن المواجهة أخذ طابعا أيديولوجياً، أي صراعاً من أجل تكريس منظومة فكرية متكاملة حول المعرفة وصلتها بالحياة والإنسان، مُشيَّدا على افتراض صحة هذه المنظومة وصوابها وحقانيتها بالجملة"[81]

من جهة اخرى لم تكن نظرية الاسلام السياسي هي النظرية السائدة في كيفية التعاطي مع الاسلام، فهناك مقاربات عديدة للتعاطي معه وفهمه، منها الفهم التقليدي الذي يذهب الى الالتزام الديني، بتحويل غير المسلم الى المسلم ينطق الشهادتين ويلتزم احكام الاسلام وطقوسه، ودفع المسلم غير الملتزم الى الالتزام الديني، الى جانب ذلك هنالك الفهم السياسي للإسلام، الذي يستهدف النضال من اجل اقامة الدولة الاسلامية بشرطها وشروطها كما وردت في مصنفات الفقه السياسي الاسلامي، هو الهدف الاستراتيجي لانبعاث الحركات الاسلامية المعاصرة.

وهناك فهم ثالث، مختلف عن الفهمين السابقين، وهو – بحسب منظريه- هو الفهم الحضاري للإسلام، او مشروع الاسلام الحضاري - وهو فكرة ومصطلح لم ترد الا في الادبيات الاسلامية المعاصرة،[82] - الذي تبنته حركة الكوادر الاسلامية في ميثاقها السياسي، وقد كان بمثابة المقدمة الفكرية للأولويات في العمل الاسلامي السياسي، اذ يرى عدم توفر الشروط الموضوعية للفهم السياسي للإسلام؛ فالعوامل الدولية والمحلية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير مؤاتيه لتحقيق الهدف الاستراتيجي للحركة الاسلامية، وعلى الاسلاميين ادراك حقيقة الاوضاع الراهنة ادراكاً حقيقياً في ظل ديناميكيتها، من دون تصورات مسبقة او اسقاطات ذاتية، كذلك قراءة التراث بنظرة فاحصة لتحديد اولويات اخرى لها.[83]

يقوم الفهم/ المشروع الحضاري للإسلام على بناء الحياة الانسانية، بعد تفسيره الى مصطلح الحضارة كـ"نسق من التفاعلات بين عناصر البناء الاجتماعي العام المنتج لدرجة راقية من ممارسة الحياة الانسانية"[84] وحدد المشروع الحضاري عناصر البناء على التوالي بـ" الانسان، الطبيعة، الزمن، العلم، العمل" وان التجربة البشرية منذ فجر التاريخ كشفت ان الحضارة هي نتاج تفاعلات تلك العناصر. وان الدور الرئيسي للمشروع الحضاري الاسلامي هو ادارة هذه

التفاعلات وطريقة ممارسة الحياة على اساس العقيدة الاسلامية التي تقدم الاطار العام لهذا العناصر والشريعة الاسلامية التي تقدم الاحكام التفصيلية، في وقت واحد.[85]

وطبقاً للفهم الحضاري للإسلام ان القران الكريم المرجعية العليا للمشروع، وقد دلت نصوصه على السير التكاملي للانسان، ضمن السير التكويني للخلق، فالإنسان " كائن ناقص يسير عبر حركة تكاملية ذات مراحل نحو نموذج اكمل على المستوى الفردي الذي ينتج الفرد الكامل، وعلى المستوى الاجتماعي الذي ينتج المجتمع المعصوم، وعلى المستوى السياسي الذي ينتج الدولة الكاملة، وعلى المستوى العالمي الذي ينتج البشرية الكاملة، وهذا في اطار المجتمع المعصوم، الذي سيشكل اعلى درجات الكمال الانساني وآخر مراحل التاريخ البشري"[86]

ان اهمية الشريعة الاسلامية تتجلى بوضع الحلول المناسبة للازمات التي تعرقل المسيرة التكاملية للإنسان والمجتمع، وتنظم الحياة على اسس تضمن ديمومة الحركة التكاملية للمجتمع، وهو ضمان ناتج من وعي الانسان لذاته والتزاماته واهدافه.[87] وتأسيساً على ما سبق، ان الهدف الاساسي للمشروع الحضاري الاسلامي هو "اقامة مجتمع صالح تتوفر فيه المقومات والاجواء والظروف الموضوعية المناسبة لمواصلة مسيرة الانسان والانسانية نحو التكامل"[88] وبالتالي ان مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة المقومات الاساسية في المشروع، مستندة الى مرجعية قرآنية عقيدة وشريعة.[89]

سياسياً، سعى الفهم للإسلام الحضاري، الى بيان اهمية هذا الفهم في ايجاد عن قاعدة مشتركة مع الاخر غير الاسلامي، من خلال ايلاء القيم الانسانية والمثل العليا التي دعا اليها الاسلام وحث اتباعه الى الايمان بها ونشرها وتجسيدها في اقوالهم وافعالهم، واصبحت من اساسيات الاجتماع البشري الحديث، مثل العدل والحرية والمساواة ونصرة الضعيف واعانة المحتاج وحسن استثمار الثروة البشرية والطبيعية والزمانية وصيانة حقوق الانسان وغير ذلك، فالحركة الاسلامية عندما تولي هذه المفاهيم الاهمية الاساسية في خطابهم ستجد ارضية مشتركة مع جميع القوى والمكونات العراقية، وتحيي القيم الانسانية والاخلاقية التي دمرها النظام الدكتاتوري في العراق، فضلا عن انها الركائز الاساسية للمجتمع.[90] ولهذا فان المشروع السياسي الناجح هو الذي يستطيع ان يبرز ما يمكن ان يكون اوسع مساحة مشتركة بين كل العراقيين العاملين من اجل اقامة حياة انسانية حرة وعادلة في العراق وهذا ما يتكفل به البعد الحضاري للإسلام لان القبول بهذا البعد والالتقاء على اساسه، لا يشترط ان يغير الانسان دينه او عقيدته او توجهه السياسي، او التزامه السلوكي كما لا يستلزم ان يقبل الانسان بشعار اقامة الدولة الاسلامية. ان المضمون الحضاري الاسلامي للقيم الانسانية امر يقبله الجميع لأنه يشكل الحد الأقصى لطموحاتهم الانسانية. إضافة الى هذا، فان البعد الحضاري للإسلام الذي يُعنى بالقيم الانسانية العامة التي يطرحها الاسلام كالحرية والعدالة والمساواة وحقوق الانسان وغيرها من المفاهيم الانسانية، يشكل قاعدة الهوية الثقافية للمجتمع العراقي، باعتبار ان الأيديولوجية الضمنية" للمجتمع العراقي هي الاسلام، الذي هو ثقافة المجتمع، بغض النظر عن أديان الافراد وقومياتهم، وان الفرد يمكن ان يتبنى تلك المفاهيم بغض النظر عن البعد الديني/ السياسي للإسلام.[91]

ثالثاً: الخصوصية العراقية

تتحدد معايير النجاح للمشاريع السياسية وفقاً لقدرتها على استيعاب المتغيرات الاجتماعية والخصوصية المجتمعية، والأخيرة هي مجموعة المواصفات الموضوعية التي تعطي المجتمع شخصيته المميزة، وتصوغ مشاعره ونفسيته وتفرضها احتياجاته ومتطلباته وتصنع آماله وطموحاته، اضافة الى قدرتها على تحريك المجتمع وتعبئة كل قواه وطاقاته في الأعمال التي تستهدف تحقيق أهداف المشروع السياسي التي هي "حاجات" المجتمع.

بخلاف ذلك، ان مصير المشروع السياسي هو الفشل التام في تحقيق التفاعل والانسجام بينه وبين المجتمع، و"الغربة" عن مجتمعه، في المقابل ان المجتمع سيرفض المشروع، وتنشأ التوترات السياسية والاجتماعية والنفسية التي تتطور الى وضع احترابي متفجر، يستهلك كل طاقات المجتمع ويهدرها في غير ضرورات البناء والاعمار وتحقيق الحياة الكريمة للإنسان. وقد اتسم المجتمع العراقي بسمات عديدة،[92] اهمها: الهوية الحضارية - الثقافية الاسلامية للمجتمع، والتعددية القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية، والارتباط مع الوطن العربي والعالم الاسلامي والعالم الثالث بروابط متنوعة، والتخلف بالمعنى الحضاري العام، الذي انعكس على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والأسرية وغير ذلك، والافتقاد الى الحياة السياسية الدستورية القائمة على الاساس الديمقراطي فقد تطبعت حياته السياسية المعاصرة بالديكتاتورية التي بلغت ذروتها في حكم صدام وأدخلته في حربين خاسرتين، وما جلبه ذلك من دمار وخراب الى حد يفــوق الوصف ويتخطى التحليل، ولهذا يجب ان يراعي المشروع السياسي الاسلامي كل هذه الخصائص والظروف ويسعى الى معالجتها بطريقة سلمية، تضمن استقرار المجتمع وتطوره وكرامة الانسان فيه.[93]

المحور الثالث

النشاط السياسي لحركة الكوادر الاسلامية

اشرنا سلفاً ان العامل الرئيسي في نجاح المشروع السياسي هو الاستجابة الصحيحة للتحديات التي تعترضه، وعلى هذا الاساس اشكلت حركة الكوادر على القوى الاسلامية الشيعية لعدم استجابتها الواعية للتحديات السياسية التي تلت انتهاء الحرب العراقية الايرانية، والغزو العراقي للكويت، واخفاق الانتفاضة الشعبانية في تحقيق اهدافها. كل ذلك قد حصل، وان التحدي قد "تطور ووصل الى الحد الذي لا يمكن التوقف عنده والسكوت عليه؛ حيث بقيت القوى الاسلامية والعلمانية تدور في حلقة فارغة موظفة جل عملها في الاطار الخارجي لموضوع الحدث ولم تمس صلب الحدث"[94] وشخَّصت الحركة تحديين رئيسيين على طاولة العمل السياسي، هما دون غيرهما يجب ان يأخذا الاولية في العمل السياسي للحركة الاسلامية الشيعية: مرحلة الاطاحة بالنظام الصدامي، ووضع رؤية لمرحلة الحكومة الانتقالية الممهدة الى مرحلة الحكم الدستوري الديمقراطي، وان لكل مرحلة منها طبيعة عمل خاصة، وهدف مرحلي، وبرنامج عملي خاص. [95]

وضعت حركة الكوادر الاسلامية مشروعاً سياسياً عدته ثوابت سياسية في عملها المعارض، تضمن عدة اولويات اهمها الاطاحة بالنظام الصدامي في العراق، ورفض الحوار معه والحلول الوسط او اصلاحه من الداخل،[96] كان التغيير هدفاً مركزياً واستراتيجياً في عمل المعارضة الاسلامية العراقية، وكان الحد الادنى الواجب توفره لاكتساب صفة المعارضة، بل اصبحت صفة تنتفي عن كل من "لا يؤمن بوجوب اسقاط هذا النظام كهدف اول مباشر وعاجل"[97] وهو هدف "لا يقبل التبعيض ولا التجزئة ولا المساومة ولا المهادنة تحت اي عذرٍ من الاعذار او سبب من الاسباب"[98] ولتحقيق ذلك الهدف، خاضت الحركة الاسلامية المواجهة المباشرة والعلنية بصورة مبكرة مع النظام السياسي، ولكن انتهاء الحرب العراقية الايرانية 1980-1988 بعدم النصر لأي طرف على الاخر،[99] تلاها فشل انتفاضة اذار 1991 في تحقيق أهدافها المرجوة بإسقاطه، دفعَ حركة الكوادر الاسلامية الى تفسير ذلك الاخفاق في تحقيق الهدف - بالرغم من الحرب والانتفاضات والعمليات النوعية التي كادت ان تنهي النظام الحاكم- الى المعادلة الدولية التي حفظت للنظام قوته وبقائه، وبالتالي لابد من " توظيف كل العناصر والطاقات والعوامل المتاحة في عملية الاطاحة بالنظام، بما في ذلك مجموعة العوامل الداخلية- داخل العراق- ومجموعة العوامل الخارجية والدولية".[100]

وفي سياق الاطاحة بالنظام السياسي العراقي، كان محمد عبد الجبار الشبوط من اوائل الاسلاميين العراقيين الذين دعوا الى فتح ثغرة في المعادلة الدولية المحكومة لصالح النظام العراقي كما جاء في رسالته الى مؤتمر حزب الدعوة في طهران في 1 اذار 1985، كذلك أوضحت الورقة السياسية التأسيسية لحركة الكوادر الاسلامية - ثلاث ظواهر كبرى- [101] أهمية العامل الدولي في اسقاط النظام السياسي، بسبب طبيعة المسألة العراقية بالغة التعقيد التي جعلت من دوره اكبر اهمية من العوامل الداخلية: النظام، الشعب، المعارضة، في سير الاحداث، ودَعَتْ الورقة قوى المعارضة العراقية الى قراءة العامل الدولي الموزع عالمياً واقليمياً وعربياً، في ضوء مصالحه المترتبة على اسقاط النظام السياسي في العراق، وحثتْ القوى الاسلامية على ان يكون خطابها مع القوى الدولية واضحاً في ضوء المسألة العراقية، خطابٌ يحدد مصالحها ومصالح القوى الدولية ثم المصالح المشتركة بينهما، وليس خطاباً مبنياً على اساس المبادئ الايديولوجية والقيم المثالية.[102] وان يكون حراك القوى الاسلامية نشطاً وفعالاً وواضحاً في التركيز على شعار اسقاط النظام السياسي العراقي وعزله في المحافل العربية والاقليمية والدولية، وتقديم كافة اشكال الدعم لجميع القوى المعارضة العراقية.[103]

ان ارتباط احتمالات المستقبل التي رهنت البعد الداخلي للتغيير بالأهمية الاستراتيجية للعراق من جهة وازدياد اهمية العامل الدولي بالتغيير السياسي في العراق من جهة اخرى، دليلٌ واضح على حاجة المعارضة العراقية الى عمل دبلوماسي وسياسي على الصعيد الخارجي لتحقيق مصالح العراقيين بالمحافل الدولية وكسب التأييد العالمي والاقليمي لقضيتهم. وعلى هذا الاساس عملت الحركة على اقامة علاقات مع قوى المعارضة العراقية، لتحقيق اوسع وحدة ممكنة لها، من خلال عقد مؤتمر عام وطني للمعارضة العراقية، يتولى مهمة تشكيل قيادة ميدانية عليا للمعارضة، مقبولة داخليا واقليميا ودوليا، ووضع برنامج عمل مشترك لإسقاط النظام السياسي في العراق،[104] وضرورة تأسيس قيادة جامعة للمعارضة، تُمَثل وحدة صف للمعارضة وغطاءً سياسياً لها، ولتحقيق حضوراً دولياً واقليمياً، ولتقديم خطاباً سياسياً معقولاً ومقبولاً على المستوى الاقليمي والدولي،[105] وهذا ما يُفَسر تفاعل حركة الكوادر مع فكرة تأسيس المؤتمر الوطني العراقي لقيادة المعارضة والانضواء تحت جناحه[106]وعلى ومشاركتها في جميع مؤتمرات المعارضة، بدءاً من مؤتمر فينا 1992 المنعقد في اربيل وحتى مؤتمر لندن عام 2002. وخلاصة وجهة نظرها في مسألة الاطاحة بالنظام السياسي، ذكرت بنص صريح غير قابل للتأويل ان" عملية اسقاط النظام الحاكم في العراق مسألة وطنية تخص العراقيين بالدرجة الاولى، الذي يفرض عليهم الواجب الشرعي والوطني العمل بكل ما اوتوا من قوة وقدرة، سواء كانوا في داخل البلاد ام في خارجها، من أجل تحرير وطنهم وشعبهم ودولتهم من نير النظام الحاكم، حتى لو تطلب منهم ذلك التضحية بالغالي والنفيس"[107]

كذلك اشتركت حركة الكوادر في مؤتمر فينا الذي انعقد خلال المدة (16-19 حزيران 1992) في العاصمة النمساوية،[108] وبعد انعقاد مؤتمر فيينا تشكل وفد المؤتمر الوطني العراقي المعارض لزيارة العاصمة واشنطن للمرة الثانية بدعوة من وزارة الخارجية الامريكية وهي خطوة باركتها حركة الكوادر الاسلامية، وبررتها بهدف الاستطلاع وتعرّف وتعارف مع الادارة الامريكية الجديدة من أجل تلمس الفروقات بينها وبين الادارة السابقة في عدد من الامور الحساسة والمهمة، مثل مستوى تعاطي الادارة مع المعارضة العراقية، وطبيعة الموقف الامريكي من مسألة التغيير؛ حيث توصل الوفد المعارض الى قناعة الادارة الامريكية بضرورة التغيير الشامل لنظام وليس الاطاحة بصدام واستبداله بشخص اخر من نفس الطبقة السياسية"[109]

كما زادت حركة الكوادر من نشاطها الاعلامي بهدف تشريح بنية النظام السياسي العراقي ونقده، وقد اتخذت من الصحف الخليجية منبراً لذلك لاعتبارات سياسية واعلامية مستفيدة من الشرخ السياسي الذي حصل بين دول الخليج العرابي والنظام السياسي في العراق بعد غزوه للكويت في اب 1990، فقد جاء في مقال حمل عنوان " اجراءات النظام

العراقي: رداً على هزيمته في ثلاث جبهات" في اشارة الى اجراءات السلطة السياسية في العراق حول العملة وغلق الحدود مع الاردن وحملة الاعتقالات، ووصفت تلك الاجراءات دلالة واضحة على " عجز النظام عن حل ومواجهة الازمة الاقتصادية والمعيشية والمالية التي يعاني منها العراق... بسبب مغامراته التاريخية في الكويت والتي كانت السبب المباشر في اتخاذ المجتمع الدولي سلسلة قراراته المعروفة ضمن اطار العقوبات الاقتصادية ضد النظام" اضافة الى هزيمته على صعيد المواجهة السياسية والدبلوماسية مع المعارضة العراقية على الصعيد العالمي، خاصة بعد النجاحات التي حققتها زيارة وفد المؤتمر الوطني الى واشنطن والتي كانت من ثمراتها تبني واشنطن خيار التحقيق في جرائم الحرب والابادة التي شنها النظام العراقي، ناهيك عن تحرير شمال العراق – كردستان – ليكون قاعدة صلبة لتحرك المعارضة العراقية.[110]

وقد وجهت جريدة الجهاد الصادرة عن حزب الدعوة الاسلامية في ايران، نقداً شديداً لمشروع المؤتمر الوطني العراقي بسبب سعية الحصول على التدخل الدولي لإسقاط النظام السياسي في العراق، وعدَّتُه "مشروعاً امريكياً لإنهاء العراق كدولة ذات سيادة...فنحن لا نريد التخلص من نظام عميل للوقوع في استعمار امريكي مباشر"[111] وهي تصريحات زادت من التضييق على رؤية الحركة الكوادر الاسلامية، ووجدت حضوراً داخل قوى المعارضة الاسلامية، من جانبها لم تغفل حركة الكوادر تلك الصيحات؛ ففي 24 حزيران 1996 عقدت اجتماعاً على مستوى القيادة في بيت الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط في لندن، ناقشوا فيها منطلقاتهم الفكرية التي ميزتهم عن حزب الدعوة الاسلامية وباركوها، وعدّوها رؤية متقدمة فكرياً وسياسياً على التنظيم، وبذلك رفعوا شعار داخل الحركة " لا للتراجع.. لا للمراوحة.. نعم لمواصلة العمل وتطويره"[112]

وعلى هامش مؤتمر اربيل المنعقد في العراق – اربيل في 27-31 تشرين الاول 1992، وفي سياق الانفتاح والتفاهم مع جميع القوى الوطنية والاسلامية، اجتمع اعضاء من حركة الكوادر الاسلامية مع نظرائهم من حزب الدعوة الاسلامية في 27 تشرين الاول عام 1992 في فندق الخضراء في اربيل، لبحث افاق العلاقة الممكنة بين الكوادر وحزب الدعوة الاسلامية، وفي هذا الاجتماع اشار وفد الحركة الى نقاط الالتقاء الكثيرة بين الكوادر والدعوة، وطالب الحضور بان لا تقتصر اللقاءات والحوارات بينهما في الازمات فقط، وانما حوارات دائمة وفعالة، وتحفظ على اعتبار رؤية الواجهة السياسية لحزب الدعوة بمثابة رؤية الحزب وادبياته وفكره، وذكَّرَ الحزب ببيان التفاهم للسبيتي، ولامه على تخليه عن مضمون ذلك البيان الذي دعا فيه "القائد" الى الانفتاح كطريق للعمل السياسي.[113]

وفي سياق دعم الجهود المبذولة لإسقاط النظام السياسي في العراق، رفضت حركة الكوادر الاسلامية التبشير للتغيير من خلال ما قدمه وزير التصنيع العسكري حسين كامل صهر الرئيس العراقي صدام- زوج ابنته الكبرى رغد- الذي هرب للأردن والقى مؤتمراً صحفيا في عمان في 12 اب 1995 للإعلان عن تحركاته في اسقاط النظام السياسي في العراق،[114] فبالرغم من اتفاق قوى المعارضة على التغيير، ولكن تباينهم حول الالية المنشودة لذلك التغيير قد جعل المشاريع المطروحة على طاولة البحث السياسي، وفي ورقة سياسية قدمتها حركة الكوادر الى قوى المعارضة ذكرت فيها ان " ضرورة الترحيب بمن ينشق عن النظام الحاكم في العراق، لاسيما اذا كان من البطانة الخاصة، ذلك ان تفتيت العائلة الحاكمة بنداً مهما من بنود العمل على اسقاط النظام، ويوفر جدهاً كبيراً في هذا السياق، بالرغم من اهمية هذه الضربة للنظام الحاكم في العراق، كونها جاءت من الدائرة الضيقة التي يقوم عليها نظام الحكم الحالي في العراق، واشارت الورقة الى نقطة جوهرية حول الية التعامل مع المنشقين، الذي كانوا الى فترة قريبة من شركاء النظام وحواريه، والاعتماد على قدرتهم على اثبات صدق توجههم الجديد والمساهمة الجادة مع الاخرين في اطاحة النظام الحاكم في العراق، ومن هنا على

حسين كامل ان يبرهن على حسن نواياه من جهة ويثبت انه تخلى عن النظام حقيقية من جهة اخرى قبل التفكير بأي اجراء لاحق، وذهبت الورقة السياسية التي تضمنت تحليلا لخطاب حسين كامل، الى التشكيك بنواياه بسبب عدم تحميله لصدام ما جرى للعراق، وعدم نقده للمنظومة السياسية الحاكمة، سوى ملاحظات هنا وهناك، وتقديم نفسه بانه المنقذ والقادر على اعادة اعمار العراق.[115]

وفي سياق الانفتاح على القوى السياسية العراقية في المعارضة، عقدت حركة الكوادر الاسلامية بتاريخ 17 شباط 1996 جلسة حوارية سياسية مع الحزب الاسلامي العراقي في مدينة ليدز في بريطانيا،[116] لمناقشة المذكرة التي قدمها الحزب الاسلامي العراقي[117] حول التطورات السياسية والاقليمية والدولية وانعكاساتها على القضية العراقية، وناقشت الجلسة التطورات والتحولات في موقف المملكة الاردنية الهاشمية من القضية العراقية،[118] ونجاح التيار الاسلامي الانتخابات التركية وانعكاساتها على القضية العراقية، واللقاءات السورية العراقية حول مسألة المياه، وتقييم وضع الحركة الاسلامية في الساحة العراقية.[119]

وفي لحاظ الأحداث الاقليمية استنكرت حركة الكوار الاسلامية بتاريخ 2 نيسان 1996 على لسان عضو مكتبها السياسي عبد جليل الخير الله ما تعرض له لبنان من عدوان اسرائيلي " بذرائع وحجج واهية" ووصف ذلك العدوان بـ" الانتهاك الصريح لسيادة لبنان الوطنية، وخرقاً للقوانين الدولية" وحمل البيان النظام العراقي مسؤولية "تكريس حالة الانقسام العربي بسبب سياسته الرعناء ومغامراته العدوانية الخارجية" وطالب البيان "المجتمع المجتمع الدولي والدول الكبرى الخروج من حالة الصمت واللامبالاة، وضرورة تحمل كامل مسؤوليتها ازاء حماية امن واستقرار وسيادة لبنان شعباً ودولة وارغام اسرائيل على وقف عدوانها وسحب قواتها من الاراضي اللبنانية فوراً وفقاً للقرارات الدولية ذات العلاقة".[120]

ونتيجة لاتساع النشاط السياسي للتنظيم، وتفاعل الاحداث باتجاه التغيير السياسي في العراق، عقدت حركة الكوادر الاسلامية اجتماعاً موسعاً خاص بالتنظيم، لتقييم المرحلة السابقة في العمل، ومناقشة الرؤية السياسية والفكرية والتنظيمية والامكانيات المادية والبشرية للتنظيم، وسبل تطويرها، عدة امور تصب في صالح العمل السياسي المعارض، دعم جميع العاملين في الساحة لصالح التغيير، وقبول المساعدات المالية من جميع المتعاطفين مع القضية العراقية عدا اسرائيل وضرورة استثمار اعضاء الحركة لعلاقاتهم الاجتماعية والحوزوية والسياسية لتحصيل الموادر المالية للحركة والسعي الدؤوب لتقديم المساعدات للعراقيين في دول اللجوء الغربية.[121]

كما اسهمت حركة الكوادر الاسلامية في صياغة مشروع المجلس الشيعي العراقي، الذي دعت اليه مؤسسة الامام الخوئي الخيرية في لندن من اجل الحفاظ على المكون الشيعي وتأمين حقوقه، وتحديد مقوماته الاساسية البشرية والدينية والقضاء الشرعي والتراث والثقافة والتربية والتعليم والموارد المالية والتنمية، ووضع لكل مفردة منهاج عمل. [122]

وفي مؤتمر" من أجل انقاذ العراق والديمقراطية" الذي عُقد في 14-16 كانون الاول عام 2002 في العاصمة البريطانية لندن، المشهور بمؤتمر لندن، الاكثر اهمية في نشاط المعارضة؛ ففيه نضجت الكثير من الخطوات العملية لمرحلة ما بعد الاطاحة في النظام السياسي في العراق، وقد اشتركت فيه اغلبية القوى السياسية العراقية والشخصيات الوطنية والعشائرية والدينية المعارضة للنظام السياسي، وفي هذا المؤتمر قدمت حركة الكوادر الاسلامية ورقةً سياسية حول "مشروع الحكومة الانتقالية" ثم اردفتها بورقةً سياسية اخرى حملت عنوان " من معارضة النظام الى بناء الدولة" دعت فيها الى بناء الدولة على اسس سليمة، تتجاوز سياسة الحكومات السابقة التي انتهجت سياسات التمييز الطائفي

والاضطهاد القومي والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان، وبالتالي على المعارضة العراقية ان تغادر عقلية المعارضة الى بناء الدولة العراقية على اسس سليمة تضمن حقوق الجميع، ودعت الورقة جميع فصائل المعارضة الى "المساهمة ببناء الدولة على اسس وطنية ديمقراطية انسانية تحترم الهوية الاسلامية للمجتمع العراقي، وليس عبر الحل السياسي الطائفي الذي يعني تقاسم مراكز الدولة القيادية بين المكونات الدينية والمذهبية او القومية للمجتمع".[123]

ومن وجهة نظر الورقة السياسية ان الدولة العراقية الجديدة لتحقق مصالح و أهداف العراقيين، عليها التزام النظام السياسي الديمقراطي، لإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة ولضمان الحريات السياسية والمدنية، واعتماد المنهج الوطني في تولي المناصب والمسؤوليات في الدولة والمجتمع، والاخذ بالنظام الفديرالي(اللامركزي) للتوسع في توزيع السلطات وحصر قضايا الدفاع والسياسة الخارجية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة المركزية،[124] وان تقر الدولة العراقية مبادئ حقوق الانسان المعلنة في الوثائق العالمية، وتدخلها في صلب تشريعات الدولة بما فيها الدستور الدائم، وان تولي الاهمية القصوى للقانون الذي تعلوا سلطته على سلطة الحاكم، لتكون جميع الممارسات للسلطة تحت سقف القانون، ولم تغفل الورقة السياسية مسألة الهوية الاسلامية للمجتمع العراقي وحثت على عدم النص على فصل الدين عن الدولة في الوثائق الرسمية، وان تكون الشريعة الاسلامية احد مصادر التشريع الاساسية للدولة.[125]

كما قدمت الورقة السياسية مشروعاً حول مراحل الحكم بعد التغيير المنشود، بدءاً من الحكومة الانتقالية التي بينت اهميتها تمهيداً للحياة الدستورية، فدعت الى تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة ائتلافية من الشخصيات العراقية المعارضة في الداخل والخارج، وان تكون تعددية حتى تخلق الشعور بالعدل لدى مكونات المجتمع العراقي، تتصف الحكومة بالطابع المدني وبكادر تكنوقراط تخصصي، وأوضحت الورقة المهمات الملقاة على عاتق الحكومة الانتقالية منها الغاء مخلفات النظام السابق،[126] وتأمين الاستقرار والامن في البلاد، والانتقال نحو الحياة الدستورية والديمقراطية.[127] وبعد تغيير نظام الحكم في العراق في 9 نيسان 2003، اجتمع التنظيم وقدم طروحات تتعلق بتشكيل تيار اسلامي ديمقراطي واسع في العراق، وبالفعل تم تأسيس ذلك التيار واصدر مجلة "الاسلام والديمقراطية" لكنه لم يرَ طريقه نحو النجاح بسبب عوامل ذاتية وموضوعية قادته الى الفشل وهي خارج مدة الدراسة التي تقف عند العام 2003.

الخاتمـــــة

- ظهر الاسلام السياسي الشيعي في النجف الاشرف مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، واسهمت نخبة دينية- من طبقة صغار رجال الدين- في تأصيله وتمتين مفاهيمه وترويجها في الاجتماع الشيعي، بعد ان توفرت لها المقومات الذاتية والموضوعية، وتلخصت اطروحتها بان الاسلام دين ودولة، وليس امامها الا خوض معركتهم لصهر المجتمع في تلك الأطروحة، ليكون الاسلام القاعدة الفكرية للدولة والمجتمع روحاً ومضموناً.
- كان حزب الدعوة الاسلامية ابرز مخرجات ذلك النشاط، ليحقق اهداف الاسلام السياسي الشيعي، وخلال مرحلته التغييرية لم يقدم الحزب تصوراً واقعياً عن الدولة بالمعنى الحديث، وانما تبشيراً لفكرة الدولة الاسلامية، ومناهضة التيارات العلمانية الاخرى. بيد ان فكره وخطابه السياسي قد خضع خلال عقد الثمانينيات الى مراجعات نقدية جادة رسمية وغير رسمية، للخروج من الاطر النظرية في معالجة الملف العراقي الى الواقع العملي، من قبيل الدعوة الى الانفتاح السياسي على القوى الوطنية الاخرى، وعدم الرهان على عامل الحرب

كعامل رئيسي في اسقاط النظام السياسي في العراق، وضرورة محاولة فهم المعادلة الدولية وفتح ثغرة فيها لصالح التغيير السياسي في العراق، اضافة الى المراجعات الفكرية لطروحات الاسلام السياسي الشيعي.

- تمخض عن تلك المراجعات – في مطلع التسعينيات- مشروع تأسيس حركة الكوادر الاسلامية، الذي جاء نتيجة لغياب الاستراتيجية الموحدة للحركة الاسلامية وفشل محاولات تأسيس المشروع السياسي الاسلامي المشترك، وعدم وضوح الرؤية السياسية عند الاسلاميين وتذبذبها ما بين الاحلام الايديولوجية والخيارات الواقعية في المشروع السياسي الوطني، لذا وجدت حركة الكوادر نفسها - وفقاً لمنطقها- ضرورة تاريخية لاستيعاب التطورات والتحولات التي شهدتها الساحة الاسلامية.

- فكرياً، تجاوزت حركة الكوادر الاسلامية صدمة الخطاب اليساري الذي خلق رؤية اسلامية ايديولوجية؛ فلم يعد يشكل تحدياً وقلقا كبيرا بالقياس لما يثيره جمود الخطاب الاسلامي، لذلك قَدَمَتْ قراءة تُعيد انتاج الفكر الاسلامي في ضوء المعطيات الراهنة في العالم – وقتئذ- وحضوره فيها، وعمدت لمليء الفراغ الفكري في الحركة الاسلامية الشيعية، والتأسيس لثقافة سياسية اسلامية واقعية في ضوء الرؤية الاسلامية الحضارية، ووضعت برنامجاً سياسياً اسلامياً عراقياً مستقلاً، كفيلاً بتحقيق متطلبات التغيير للنظام السياسي العراقي ويتناسب مع خصوصية الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية والقومية للعراق.

- شَخّصَتْ حركة الكوادر الاسلامية ان المشكلات الاساسية في منظومة الفكر/ العمل الاسلامي المعارض للنظام العراقي، الشيعي على وجه الخصوص، غياب الرؤية السياسية الواعية ازاء القضايا السياسية، وافتقاره الى الاستقلالية والحرية في قراره السياسي، وعدم الالتفات الى تضخم اهمية العامل الدولي في تقرير مستقبل القضية العراقية. لذا قام فكرها السياسي على ثلاث ركائز اساسية، الفهم الحضاري للإسلام، والخصوصية العراقية، والاليات الديمقراطية في العمل السياسي، وقد اثار فكرها و خطابها ونشاطها جدلاً كبيراً داخل اوساط الدعوة الاسلامية، لاسيما ما يتعلق بالخصوصية العراقية ومراجعة مسيرة الدعوة الام.

- نظَّرت حركة الكوادر الى الفهم الحضاري للإسلام في العمل السياسي، بعد ان بينت وجود فرق واضح في محتوى كل مشروع من مشاريع الاسلام: الدينية والسياسية والحضارية، واسلوب عمل مختلف لكل منهم عن الاخر، وطالبت بتبني الديمقراطية كخيار واقعي في العمل السياسي الاسلامي، كونها الية محايدة في ادارة المجتمع، ووسيلة واقعية تحول دون قيام حكم دكتاتوري، وفي لحاظ الخصوصية العراقية، فلا مناص من فهمها في ضوء تفاعلاتها التاريخية والجغرافية والسياسية والفكرية التي كونت المركب النفسي للمجتمع العراقي.

- نجحت حركة الكوادر الاسلامية بالرغم من قلة عدد مؤسسيها ومشاريع الاقصاء السياسي والحذف التي تعرضت لها التي شنها الضد النوعي للحركة، فأنها حققت حضوراً سياسياً واعلامياً في مؤتمرات المعارضة العراقية وقدمت اوراقاً سياسية واقعية للتعاطي مع مشكلاتها السياسية.

الهوامش

[1] – علي المدن، من الاسلام السياسي الى التشيع السياسي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص4.

[2] - بدءاً من ثورة التنباك 1891، وحركة المشروطة "الثورة الدستورية" 1906-1911، ومقاومة الاحتلال البريطاني للعراق 1914-1918، وثورة العشرين حزيران 1920، وملابسات تشكيل الحكم الملكي واحداثه السياسية 1921-1958.

[3] - تأثر العديد من المثقفين الشيعة في خطاب الحركات الاسلامية السنية مثل جماعة الاخوان المسلمين وحزب التحرير، حتى التحق بعضهم في تنظيماتها، للمزيد من التفصيلات، ينظر: عبد الهادي الفضلي، الحركة الاسلامية، منشورات لجنة العلامة الفضلي، القطيف، 2014، ص46 ؛ حسن شبر، العمل الحزبي في العراق، وزارة الثقافة، بغداد، 2012.ص218.

[4] - ينظر: عبد الهادي الفضلي، حوارات في الفكر واللغة، منشورات لجنة العلامة الفضلي، القطيف،2013 ص55؛ حنا بطاطا، التنظيمات الشيعية في العراق: الدعوة الاسلامية والمجاهدون، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، بحث منشور في كتاب حنا بطاطا في سيرته ومنهجه في تفسيره لتاريخ العراق المعاصر، دار الرافدين، لبنان،2015، ص 187.

[5] - ينظر: سركيس نعوم، العلامة محمد حسين فضل الله صداقة وسيرة و23 سنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014، ص23.

[6] - ينظر في هذا الاتجاه ما كتبه السيد محمد باقر الصدر والشيخ محمد مهدي شمس الدين والشيخ عبد الهادي الفضلي والسيد محمد حسين فضل الله وآخرين من رواد الحركة الاسلامية الشيعية في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين.

[7] - ينظر: حسن شبر، حزب الدعوة الاسلامية تاريخ مشرق وتيار في الامة، ج1، دار العارف، لبنان، 2012، ص97.

[8] - للمزيد من التفصيلات حول تأسيس حزب الدعوة الاسلامية، والمؤسسون، ومكان التأسيس. ينظر: جدليات الدعوة: حزب الدعوة الاسلامية وجدليات الاجتماع الديني والسياسي، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص 11- 41.

[9] - للمزيد من التفصيلات، ينظر: صالح جعيول جويعد، كرار عبد الحسين جوده، الحركة الاسلامية الشيعية في العراق، مقدمات التأسيس وعوامل الانطلاق 1958-1963، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، المجلد 10، العدد 2، 2020، ص 50-57.

[10] - ينظر: جماعة العلماء، رسالتنا يجب ان تكون قاعدة، مجلة الاضواء، المجلد1، العدد 2، السنة الاولى، النجف الاشرف- جماعة العلماء، تموز 1960، ص84-86.

[11] - فالح عبد الجبار، العمامة والافندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة: امجد حسين، دار الجمل، بيروت، 2010، ص42.

[12] - جماعة العلماء، رسالتنا فكرية انقلابية، الأضواء (مجلة)، السنة الاولى، المجلد 1، العدد 13-14، السنة الاولى، النجف الاشرف- جماعة العلماء، كانون الاول 1960، ص206؛ حزب الدعوة الاسلامية، ثقافة الدعوة: منشورات حزب الدعوة الاسلامية، ط2، ج1، (د.م، 1981)، ص 5.

[13] - محمد عبد الجبار الشبوط، الاسلام السياسي حزب الدعوة نموذجاً، تقديم: سليم الحسني، دار العارف، بيروت، 2019، ص 43.

[14] - المصدر نفسه، ص42-43.

[15] - ساهمت عوامل عديدة في انبعاث النشاط الاسلامي الشيعي في عقد الستينيات، ابرزها: تنامي نفوذ مرجعية السيد محسن الحكيم (ت1970)التي مكنت حزب الدعوة الاسلامية من بناء شبكة من العلاقات غير الرسمية والترويج لأفكاره بين الشباب المتجاوبين، انحسار المد القومي بسبب "نكسة حزيران 1967" الامر الذي انعكس ايجابيا على الخطاب الاسلامي، ومرونة الحكم السياسي في العهد العارفي (1963-1968) الذي فسح المجال النسبي للنشاط الاسلامي وعدم اقدامه على خطوات مباشرة للقضاء عليه، ينظر: فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص230،42؛ جودت القزويني، عز الدين الجزائري رائد الحركة الاسلامية في العراق، دار الرافدين، بيروت، 2005، ص 93.

[16] - غالب الشابندر، خسرت حياتي، دار الطباعة للنشر، بيروت، 2017، ص 60.

[17] - للمزيد من التفصيلات، ينظر: دينا رزق خوي، العراق في زمن الحرب: الجندية والاستشهاد واحياء الذكرى، ترجمة: ايمن حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص22 ، ليزا بلايدز، جمهورية القمع: العراق في عهد صدام حسين، ترجمة: الهادر المعموري، منشورات درابين، بغداد، 2023، ص109،13-117.

(18) حسن اسماعيل، منهاجية الاداء الاسلامي والمواجهة مع النظام الدموي في العراق، (د.م، 1984)، ص132؛ وليام بولك، لكي نفهم العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص163؛ ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ 1985، ترجمة: مالك النبراسي، منشورات الجمل، 2003، ص259-260.

[19] - وفاة المرجع الديني السيد محسن الحيكم عن الساحة عام 1970، سياسة مرجعية السيد ابو القاسم الخوئي (ت1992) الاحتوائية، الاعدامات التي طالت أبرز قيادات الحزب كالشهيد (ابو عصام) عبد الصاحب دخيل 1971، تصدي السيد محمد باقر الصدر(اعدم 1979) للمرجعية وتوجهها نحو مناهضة السلطة، غياب النخبة المؤسسة للتنظيم عن الميدان العراقي كالسيد مهدي الحكيم ومحمد هادي السبيتي والسيد طالب الرفاعي وغيرهم من رواد التنظيم، فتوى المرجع الديني السيد محمد باقر الصدر عام 1974 بحرمة انتماء رجال الدين للأحزاب الاسلامية، انتفاضة صفر1977، وغيرها من الاحداث التي اضعفت من قوة الحركة الاسلامية الشيعية وحزب الدعوة الاسلامية على وجه الخصوص. للمزيد من التفصيلات، ينظر:

كرار عبد الحسين جودة، الحركات الاسلامية الشيعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية/مجامعة ذي قار، 2018، ص 137- 197.

(20) محمد هادي معرفة، موقف حزب البعث من الدين والشيعة في العراق، مجلة الفكر الجديد، العدد 18، السنة 7، دار الاسلام، لندن، نيسان 2000، ص223.

[21] - محمد عبد الجبار الشبوط، المصدر السابق، ص43.

[22] - المصدر نفسه ، ص44.

[23] - المصدر نفسه ، ص 46.

[24] - محمد هادي السبيتي: ولد في بغداد- الكاظمية عام ١٩٣٠، من اسرة دينية لبنانية الجذور من قرية كفرى احدى قرى مدينة صور جنوب لبنان، والده الشيخ عبد الله السبيتي وجده لأمه الامام عبد الحسين شرف الدين الموسوي العاملي، ولد ونشأ في بغداد واكمل دراسته الاكاديمية فيها وقد حصل على شهادة البكالوريوس في قسم الميكانيك من جامعة بغداد عام 1955، وتقلد عدة مناصب فنية وادارية في وزارة الكهرباء حتى مغادرته العراق 1977 واستقراره في المملكة الاردنية الهاشمية مهندساً في محطة كهرباء الزرقا، انضم في نشاطه السياسي الى العديد من الحركات الاسلامية كالاخوان المسلمين وحزب التحرير حتى اسهم في تأسيس حزب الدعوة الاسلامية وقيادته فيما بعد، اعتقلته المخابرات الاردنية في 9 ايار عام 1981 وسلمته الى المخابرات العراقية ، حتى اعدم في العراق في 9 تشرين الثاني 1988. للمزيد من التفصيلات ينظر: جواد علي كسار، محمد هادي السبيتي مدخل الى حياته وفكره، منشورات مجمع دار الاسلام الثقافي، بغداد، 2016، ص45- 100.

[25] - جواد علي كسار، المصدر السابق، ص8.

[26] - للمزيد من التفصيلات ينظر: محمد هادي السبيتي، بيان التفاهم الصادر من حزب الدعوة الاسلامية الى الامة في العراق(د.م، د.ت).

[27] - رسالة الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط (ابو سعدي) الى مؤتمر حزب الدعوة الاسلامية المنعقد في طهران بتاريخ 1 اذار 1985، وثيقة غير منشورة محفوظة في ارشيف الباحث، وقد اكد الاستاذ الشبوط للباحث صحة الرسالة المنسوبة اليه، بتاريخ 27 ايلول 2023.

[28] - المصدر نفسه.

[29] - المصدر نفسه.

[30] - غالب الشابندر، جريدة البديل الاسلامي، المدى (صحيفة)، بغداد، العدد 2629 في 21 تشرين الاول 2012.

[31] - صدرت مجلة رأي اخر من مدينة قم محدودة التداول بين المثقفين الاسلاميين، تُطبع وتنشر خارج المؤسسات الثقافية الرسمية، من ابرز مؤسسيها المفكر العراقي عبد الجبار الرفاعي.

[32] - للمزيد من التفصيلات حول الغزو العراقي للكويت، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربي، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص174؛ وللمزيد من التفصيلات حول يوميات الاجتياح، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق يوميات- وثائق- تقارير 1990- 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007،ص 179-186.

[33] - محمد عبد الجبار الشبوط، اتصال هاتفي، لندن، 3 تشرين الاول 2023.

[34] - فالح عبد الجبار ، المصدر السابق، ص441.

[35] - محمد عبد الجبار الشبوط، ثلاث ظواهر كبرى، محدودة التداول، وثيقة غير منشورة محفوظة في ارشيف الباحث، وقد اكد الشبوط في اتصال هاتفي مع الباحث بتاريخ 19 شباط 2024 صحة الوثيقة، ص1.

[36] - المصدر نفسه والصحة.

[37] - المصدر نفسه، ص2.

[38] - حركة الكوادر الاسلامية/ المكتب السياسي، الخطوط العريضة للمشروع الاسلامي العراقي المستقل(خاص بالتنظيم)، لندن تموز 1997، ص 4.

[39] - بيان اللجنة التحضيرية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/ الشرق الاوسط في 9 حزيران 1991. ينظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 1.

[40] - وهي : حزب الدعوة الاسلامية، وحزب الدعوة الاسلامية المجلس الفقهي، والدعوة الاسلامية، اضافة الى كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي.

[41] - كان البيان رداً على صحيفة الحياة السعودية، التي نشرت بتاريخ 14 حزيران 1991 خبراً بعنوان " كوادر حزب الدعوة العراقي: انشقاق عن القيادة الموالية لإيران" ينظر ملحق الوثائق ، الوثيقة رقم 2

[42] - كان عبد الجليل الخير الله العضو الوحيد في حركة الكوادر الاسلامية مستمراً بالعمل في حزب الدعوة الاسلامية لحظة تأسيس الكوادر، وانظم اليها بعد ان قطع صلته بالحزب. محمد عبد الجبار الشبوط، لندن، اتصال هاتفي، 3 تشرين الاول 2023، وقد اكد عبد الجليل الخير الله، ذلك، لقاء شخصي، قضاء الرفاعي، 21 كانون الاول 2023.

[43] - ينظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 3- أ ، 3- ب .

[44] - كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي، الميثاق السياسي لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي(محدود التداول داخل التنظيم)، (د.ت، د، م) ، ص2.

[45] - وتكون العضوية على درجات : داعية مرشح، وداعية منتسب، وداعية عامل، وداعية عضو مؤتمر. للمزيد من التفصيلات حول مهام وشروك كل درجة. كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي، لائحة قواعد العمل الداخلية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي(محدود التداول داخل التنظيم)، (د.م، د.ت)، ص2-4.

[46] - وهي المؤتمر العام، والمجلس المركزي، والمكتب السياسي، والصف الدعوتي، ولكل منها خصائص وصلاحيات عمل. المصدر نفسه، ص4-6.

[47] - المصدر نفسه، ص7.

[48] - روج النظام العراقي لفكرة عزمة على سن قوانين تتعلق بالتعددية السياسية وحرية الصحافة ووضع دستور دائم للبلد. للمزيد من التفصيلات، ينظر: فالح عبد الجبار، كتاب الدولة واللويثان الجديد، ترجمه: فريق ترجمه، منشورات الجمل، بغداد- بيروت، 2017، ص333.

[49] - ينظر: ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 4.

[50] - ينظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 5.

[51] - ضم البيان اسماء الاعضاء المؤسسون للحركة، وهم: حازم عبد الله، وسالم مشكور، ومدين الموسوي، وانور طالب، وحسام محمد علي، وجليل الخير الله، ومحمد الحسيني، وعلي الحيدري، ومصطفى حبيب محمد، واديب قاسم محمد، ومحمد عبد الجبار. ينظر: ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 6.

[52] - تمييزاً عن التحديات الفكرية التي واجهتها الحركة الاسلامية في خمسينيات القرن الماضي، مثل الاشكاليات الفكرية التي طرحها التيار الماركسي في العراق على الفكر الديني.

[53] - ينظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم6.

[54] - الاستاذ عبد الجليل الخير الله، عضو المكتب السياسي للحركة، لقاء شخصي، قضاء الرفاعي، 21 كانون الاول 2023؛ محمد عبد الجبار الشبوط، اتصال هاتفي، لندن، 3 تشرين الاول 2023؛ الاستاذ مصطفى حبيب، عضو المكتب السياسي للحركة، اتصال هاتفي، لندن، 3 تشرين الاول 2023.

[55] - تنسب هذه العبارة – كما وردت في الوثائق- الى عضو المكتب السياسي للتنظيم عبد الجليل الخير الله، ووصف التنظيم بحصان طروادة، ووصفوا الشبوط بكوهين الاسلام، وابو رغال، وغيرها من التسميات المشبوهة. وثيقة سياسية غير منشورة، محفوظ في ارشيف عبد الجليل الخير الله.

[56] - كوادر حزب الدعوة الاسلامية، الثوابت السياسية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية في المرحلة الراهنة،(خاص بالتنظيم) (د،م، د.ت)، ص2. وثيقة غير منشورة، محفوظة في ارشيف عبد الجليل الخير الله.

[57] - حركة الكوادر الاسلامية- المكتب السياسي، التقرير السياسي للاجتماع التداولي الموسع لحركة الكوادر الاسلامية في العراق، لندن، 24-25، كانون الاول، 1996، ص8.

[58] - محمد عبد الجبار الشبوط، اتصال هاتفي، لندن، 3 تشرين الاول 2023.

[59] - وثيقة بعنوان" على هامش مؤتمر اربيل" من محضر اجتماعات حركة الكوادر(مخطوط) لقاء في فندق الخضراء/ اربيل في 27 تشرين الثاني 1992، على هامش مؤتمر صلاح الدين (اربيل) المنعقد في اربيل 27- 31 تشرين الثاني 1992، ، محفوظ في ارشيف الباحث

[60] - مصطفى حبيب، عضو المكتب السياسي لحركة الكوادر الاسلامية، لندن، اتصال هاتفي، 3 تشرين الاول 2023.

[61] - للمزيد من التفصيلات، ينظر: محمد عبد الجبار الشبوط، الاسلام السياسي، ص 54- 55.

[62] - المصدر نفسه، ص 55.

[63] - فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص 433.

[64] - محمد عبد الجبار الشبوط، الاسلام السياسي، ص 56.

[65] - للمزيد من التفصيلات، فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص 434-444.

[66] - رفضت قوى الاسلام السياسي الشيعي استخدام مصطلح الديمقراطية، لكونه يتضمن معنىً فكرياً مخالفاً للإسلام. ينظر: محمد هادي السبيتي، عز الدين سليم، ثقافة الدعوة الاسلامية: النشرات السرية لحزب الدعوة الاسلامية 1957-1982، دار الهدى، ميسان ، 2017، ص349-352؛ محمد عبد الجبار الشبوط، تجربتي الفكرية مع الديمقراطية، الاسلام والديمقراطية(مجلة)، السنة 1، العدد1، نيسان 2003، ص74.

[67] - حركة الكوادر الاسلامية، الخطوط العريضة للمشروع السياسي الاسلامي...، ص12.

[68] - كان لكتاب "علم الاجتماع السياسي" لتوماس بوتومور، وكتاب "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" لجوزيف شومبتر، وكتاب "ماهي الديمقراطية؟" للمؤلف الفرنسي آلان تورين، اثرٌ في تغير رؤية الشبوط ازاء مفهوم الديمقراطية، والذهاب الى ان الديمقراطية في المجتمعات الكبيرة المعقدة ليست سوى " ترتيب مؤسساتي للوصول الى قرارات سياسية، يكتسب فيها الافراد القدرة على التقرير السياسي بواسطة صراع تنافسي بين اصوات الشعب" محمد عبد الجبار الشبوط، تجربتي الفكرية مع الديمقراطية، ص75-76.

[69] - المصدر نفسه، ص74.
[70] - اشار الى ان الاسلام – فكريا- هو الجانب الالهي المعصوم القطعي من المفردات الاسلامي، المنصوص عليها اما في القران الكريم او الاحاديث الواردة عن النبي الاكرم(ص)، اما الفكر الاسلامي هو ذلك التراث الفكري الضخم الذي قام به العلماء والمفكرون والمفسرون والفلاسفة بهدف تفسير نص اسلامي او صياغة نظرية اسلامية. للمزيد من التفصيلات، ينظر: ينظر: محمد عبد الجبار الشبوط، الفكر الاسلامي ومسألة الديمقراطية، مجلة العالم، مؤسسة اهل البيت، لندن، العدد 420، 9 ايار 1992، ص36.
[71] - وحددها الشبوط في اربعة اتجاهات رئيسية: اتجاه مؤيد، كراشد الغنوشي والشيخ محمد حسين النائيني والسيد محسن الامين والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والسيد محمود الهاشمي الشاهرودي، واتجاه رافض، كالسيد كاظم الحائري والشيخ محمد مهدي الاصفي ، واتجاه منتقي: كالسيد محمد باقر الصدر والشيخ محمد مهدي شمس الدين ويقترب السيد محمد حسين فضل الله من هذا الاتجاه ، واتجاه مجدد كالسيد محمد حسن الامين. ينظر: المصدر نفسه، ص 36-37..
[72] - وهي التعدد التنظيمي المفتوح (حرية الاحزاب)، والتعايش السلمي، والتداول السلمي للسلطة، والتأكيد على منظومة الحقوق والحريات السياسية. ينظر: المصدر نفسه ، ص37.
[73] - حركة الكوادر الاسلامية، التقرير التنظيمي للاجتماع التداولي الموسع ... ، ص8.
[74] - كرار عبد الحسين جوده، الديمقراطية في الفكر السياسي الشيعي، مجلة قرطاس المعرفة، المجلد 8، العدد 1، السنة الثانية، مكتبة الجوادين، العتبة الكاظمية المقدسة، حزيران 2020، ص48-49.
[75] - رسالة المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله الى الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط في 4 اب 1994، وثيقة غير منشورة محفوظة في ارشيف الباحث.
[76] - عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين الاسلام والعلمانية، ط2، دار الفكر، دمشق، 2000، س103-104.
[77] - محمد عبد الجبار الشبوط، العملية السياسية بين الديمقراطية(و/ أو) التوافقية، ورقة بحثية غير منشورة محفوظة في ارشيف الباحث. وهي الرؤية تتحدث عن واقع مجتمعات سياسية مستقرة، تتصف بثقافة سياسية وطنية جامعة، وثقة متبادلة بين الاطراف السياسية تحترم قواعد اللعبة السياسية ومخرجاتها، ولكن المجتمعات غير المستقرة سياسياً التي تمر بمراحل انتقالية، مل العراق، تقتضي ممارسة ديمقراطية بطريقة توافقية، (Compromising Democracy) تتقاسم السلطة على اساس التفاهمات السياسية وليس على اساس ما تقرره مخرجات العملية الانتخابية، اي تخلي جزئي عن متطلبات الاستحقاق الانتخابي لصالح الاستحقاق التوافقي، الذي قد يتحول تدريجياً الى " صيغة محاصصة"، وهو ما تحقق في التجربة السياسية الانتقالية في العراق بعد 2003. للمزيد من التفصيلات عن تطبيقات الديمقراطية التوافقية في العراق، ينظر: حيدر عبد الامير علي ال حيدر، الديمقراطية التوافقية في العراق دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل/ كلية القانون، 2015، ص ص 42- 47، 122- 129.
[78] - حركة الكوادر الاسلامية، من معارضة النظام الى بناء الدولة، لندن، كانون الاول 2002، ص3.
[79] - عبد الهادي الفضلي، مع الدعاة المسلمين، مجلة الأضواء، مجلد 1، العدد1، السنة الاولى، النجف الاشرف، حزيران 1960، ص15-16.
[80] - ابن الاسلام، الى المخلصين من ابناء امتنا الاسلامية، مجلة الأضواء ، مجلد 1، العدد3، السنة الاولى، النجف الاشرف، تموز 1960، ص71.
[81] - علي المدن، المسألة الدينية ومحطات الوعي الثلاث في الثقافة العراقية، قضايا اسلامية معاصرة،(مجلة) ،العدد59-60، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ، 2014، ص10.
[82] - محمد عبد الجبار الشبوط، المشروع الحضاري الاسلامي في حوار مع العلامة السيد محمد حسين فضل الله، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 1991، ص5.
[83] - ينظر: محمد عبد الجبار، عن اولويات الحركة الاسلامية، الحياة(صحيفة) ، لندن، 31 كانون الاول 1993.
[84] - محمد عبد الجبار الشبوط، المشروع الحضاري الاسلامي....، ص 5.
[85] - المصدر نفسه، ص6.
[86] - المصدر نفسه، ص9.
[87] - المصدر نفسه، ص11-12.
[88] - المصدر نفسه، ص14.
[89] - للمزيد من التفصيلات ينظر: المصدر نفسه، ص14- 16.
[90] - للمزيد من التفصيلات، ينظر: محمد عبد الجبار، الاسلام السياسي ..،ص 58-59؛ حركة الكوادر الاسلامية، الخطوط العريضة للمشروع السياسي الاسلامي ..، ص 9
[91] - كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي، الميثاق السياسي، (د.م، د.ت) ، ص 3.
[92] - حركة الكوادر الاسلامية- المكتب السياسي، الخطوط العريضة للمشروع السياسي الاسلامي...، المصدر السابق، ص 12.

[93] - المصدر نفسه، ص13.
[94] - استثنت الورقة السياسية الخاصة بالتنظيم، والتي حملت عنوان "لا يُقَيَم أي مشروع من خلال شخص" مشروع المهندس محمد هادي السبيتي الذي طرحه في كتابه بيان التفاهم من هذا النقد، ووصفته بـ" بالأطروحة التي مست صلب الحدث... الاطروحة التي مُيعت وبقيت حبراً على ورق" وثيقة غير منشورة محفوظة في ارشيف الاستاذ مصطفى حبيب.
[95] - ينظر: حركة الكوادر الاسلامية- المكتب السياسي، الخطوط العريضة للمشروع الاسلامي العراقي ...، ص16- 17.
[96] - كوادر حزب الدعوة الاسلامية، الثوابت السياسية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية في المرحلة الراهنة..، ص3.
[97] - محمد عبد الجبار، نظريات في كيفية اسقاط النظام الصدامي، الوطن (صحيفة)، الكويت، العدد 6103/ 549 في 3 شباط 1993.
[98] - حركة الكوادر الاسلامية- المكتب السياسي، نظرات في مسألة الاطاحة بالنظام السياسي الحاكم في العراق، النشرة المركزية لحركة الكوادر الاسلامية الخاصة بالأعضاء والاصدقاء فقط، العدد 1، كانون الاول 2000، ص 14.
[99] - للمزيد من التفصيلات حول الحرب العراقية الايرانية، ينظر: بيير رازو، الحرب العراقية الايرانية، ترجمة فلاح الاسدي، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2023.
[100] - محمد عبد الجبار، نظريات في كيفية اسقاط النظام الصدامي. المصدر السابق.
[101] - ينظر: محمد عبد الجبار الشبوط، ثلاث ظواهر كبرى، ص2-3.
[102] - المصدر نفسه، ص3.
[103] - المصدر نفسه، ص5.
[104] - كوادر حزب الدعوة الاسلامية، الثوابت السياسية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية في المرحلة الراهنة..ص3.
[105] - ادلى بوجهة النظر هذه عضو المكتب السياسي لحركة الكوادر الاسلامية الاستاذ جليل الخير الله (ابو هاجر) الى قيادة الحركة في رسالة حملت عنوان "توصيات لمؤتمر فينا". وثيقة غير منشورة محفوظة في ارشيف الباحث.
[106] - اعلن المؤتمر الوطني العراقي الموحد عن تأسيسه من مجموعة من قوى المعارضة العراقية، في بيان صدر عنه في 1 تشرين الثاني 1992، وكان في الوقت ذاته البيان الختامي لاجتماع قوى المعارضة المنعقد في صلاح الدين (اربيل) خلال المدة 27-31 تشرين الاول 1992، للاطلاع على نص البيان، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق...، ص517- 526.
[107] - حركة الكوادر الاسلامية- المكتب السياسي، نظرات في مسألة الاطاحة بالنظام السياسي الحاكم في العراق...، ص15.
[108] - مثَّل حركة الكوادر الاسلامية في المؤتمر كل من الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط، والاستاذ عبد الجليل الخير الله، واديب الطباطبائي، وشاركوا في لجان العمل التي تشكلت في المؤتمر، اذ شكت خمسة لجان عمل: سياسية، ودستورية، وميدانية، واقتصادية، وحقوق الانسان، كان الشبوط واديب الطباطبائي عضوان في اللجنة السياسية التي ترأسها الاستاذ جلال الطالباني، فيما شغل اللجنة الميدانية الاستاذ عبد الجليل الخير الله، الذي اقترح ان يقسم عمل اللجنة الى ثلاثة حقول" عسكري، اعلامي، وخدماتي" وقد تبنت اللجنة العليا للمؤتمر هذا الاقتراح، وتمت اجتماعات اللجنة الميدانية على هذا الاساس. تقرير عن مؤتمر فينا(خاص بتنظيم حركة الكوادر) وثيقة سياسية غير منشورة، محفوظة في ارشيف الباحث.
[109] - محمد عبد الجبار، القضية اِلعراقية بين زيارتين، الوطن (صحيفة)، الكويت، العدد 61069/ 549 في 12 ايار 1993.
[110] - محمد عبد الجبار، اجراءات النظام العراقي: رد على هزيمته في ثلاث جبهات، الخليج (صحيفة)، الكويت، 12 ايار 1993.
[111] - عصام حسن، العراق في المنظور الامريكي، الجهاد (صحيفة)، طهران، العدد 343 التاريخ 12 حزيران 1993.
[112] - حركة الكوادر الاسلامية- المكتب السياسي، التقرير التنظيمي للاجتماع التداولي الموسع لحركة الكوادر الاسلامية ..، ص1.
[113]- وثيقة بعنوان" على هامش مؤتمر اربيل" من محضر اجتماعات حركة الكوادر(مخطوط) لقاء في فندق الخضراء/ اربيل في 27 تشرين الثاني 1992، على هامش مؤتمر صلاح الدين (اربيل) المنعقد في اربيل 27- 31 تشرين الثاني 1992، ، محفوظ في ارشيف الاستاذ عبد الجليل الخير الله.
[114] - اعلن الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية، منح اللجوء السياسي الى حسين كامل في 11 اب 1995. ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق ...، المصدر السابق، ص890؛ عبد الله الثاني ابن الحسين، فرصتنا الاخيرة السعي نحو السلام في زمن الخطر، دار الساقي، بيروت، 2011، ص 281.
[115] - حسين كامل خرج من السلطة ولم ينظم للمعارضة، ورقة سياسية قدمتها حركة الكوادر الاسلامية الى قوى المعارضة العراقية، وثيقة غير منشورة، محفوظة في ارشيف الاستاذ مصطفى حبيب.
[116] - حضر من جانب الحزب الاسلامي كل من : مؤيد السامرائي، وفاروق العاني، وقدوري داوود، ونجم خلف، واسامة التكريتي، وحضر من حركة الكوادر الاسلامية، كل من: محمد عبد الجبار الشبوط، ومصطفى حبيب، وجليل الخير الله " منسق الجلسة" ومحمود الواسطي، وحسين الحسيني.

[117] - الالحزب الإسلامي العراقي: حزب سياسي ديني تأسس رسميا في العراق 1960 ، وهو احد فروع جماعة الاخوان المسلمين، ثم حظر عن النشاط السياسي عام 1961 ، واستمر حظره حتى عام 2003 ، مارس الحزب نشاطه في المنفى منذ عقد السبعينيات واصدر صحيفة بعنوان دار السلام، اعيد تأسس الحزب في المملكة المتحدة البريطانية عام 1991 وانتخب الدكتور اياد السامرائي امينا عاما له. للمزيد من التفصيلات ينظر: خميس دهام حميد، الحزب الاسلامي العراقي دراسة في التنظيم والافكار والمواقف، مجلة مداد بغداد، المجلد الاول، العدد الخامس، الجامعة العراقية، كلية الاداب، 2013، ص 601- 951.

[118] - للمزيد من التفصيلات حول موقف المملكة الاردنية الهاشمية من النظام السياسي في العراق بعد هروب حسين كامل، ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق...، ص 924-926.

[119] - محضر اجتماع اعضاء الحزب الاسلامي العراقي بحركة الكوادر الاسلامية، في 17 شباط 1996. وثيقة سياسية غير منشورة، محفوظة في ارشيف الاستاذ عبد الجليل الخير الله

[120] - ينظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم 7.

[121] - حركة الكوادر الاسلامية- المكتب السياسي، التقرير التنظيمي للاجتماع التداولي الموسع ...، ص 5.

[122] - مثّل الحركة في التأسيس الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط واسهم في صياغة البيان التأسيسي للمجلس بتاريخ يوم السبت الموافق 3-/ تشرين الثاني 2002 . بيان صادر عن الاجتماع التداولي لمشروع المجلس الشيعي العراقي، نسخة محفوظة في ارشيف الباحث.

[123] - حركة الكوادر الاسلامية، من معارضة النظام الى بناء الدولة، لندن ، كانون الاول 2002، ص3.

[124] - اشارت الورقة في هذا الاتجاه الى نقطتين اساسيتين: ضرورة اعادة النظر بالتقسيم الاداري للمحافظات العراقية لإيجاد وحدات ادارية متجانسة يمكن من خلالها تطبيق اللامركزية بصورة سليمة، واعطاء خصوصية لكردستان الذين اختار الفيدرالية كصيغة لتقرير المصير، وان على الدولة العراقية الجديدة يجب ان تحترم هذه الارادة. المصدر نفسه، ص 3.

[125] -حركة الكوادر الاسلامية، المصدر نفسه، ص5-6.

[126] - طالبت بحل الاجهزة الامنية والقمعية، وحل التشكيلات العسكرية غير النظامية مثل جيش القدس وفدائيو صدام، وحل مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية والقومية للحزب والمجلس الوطني، واطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح لعودة المهاجرين والمهجرين والغاء كل القيود على الصحافة والعمل الحزبي والنقابي، وايقاف العمل بالقوانين الجزائية والعقوبات والقرارات والاجراءات التي شرعها النظام لحمايته من ابناء الشعب العراقي، وتقديم رموز النظام الصدامي الى المحاكم الجنائية المختصة، واعلان العفو العام، واجراء مصالحات وتسويات ضمن مفهوم العدالة الانسانية. ينظر: المصدر نفسه، ص 8.

[127] - طالبت باطلاق الحريات السياسية والصحفية والحزبية، اجراء احصاء سكاني حقيقي للبلاد، وضع نظام انتخابي مؤقت، اجراء انتخابات مجالس محلية ومجالس محافظات وانتخاب جمعية تشريعية واستفتاء عام على الدستور، اخضاع المؤسسيتين العسكرية والداخلية الى سلطة مدنية، التزام الحكومة المؤقتة بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، وان تعمل على مطالبة المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة على الالتزام بإقامة الديمقراطية في العراق، ورفع العقوبات الاقتصادية، وحل مشكلة التعويضات والديون الخارجية، ووضع مشروع عالمي لإعادة اعمار العراق. المصدر نفسه، ص8.

المصـــــــادر

اولا: الوثائق المنشورة وغير المنشورة

1.بيان اللجنة التحضيرية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/ الشرق الاوسط في 24 ذي القعدة 1411هـ / 9 حزيران 1991.

2.بيان تأسيس فرع لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/ الدول الاسكندنافية وشمال اوربا في 12 تموز 1991.

3.بيان تأسيس فرع لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/ فرع بريطانيا في 22 تموز 1991.

4.بيان كوادر حزب الدعوة الاسلامية في 15 حزيران 1991 حول انباء انشقاقه عن القيادة الموالية لإيران .

5.تقرير عن مؤتمر فينا(خاص بتنظيم حركة الكوادر) وثيقة سياسية غير منشورة، محفوظة في ارشيف الباحث.

6.حركة الكوادر الاسلامية- المكتب السياسي، نظرات في مسألة الاطاحة بالنظام السياسي الحاكم في العراق، النشرة المركزية لحركة الكوادر الاسلامية الخاصة بالأعضاء والاصدقاء فقط، العدد 1، كانون الاول 2000، ص 14.

7.حركة الكوادر الاسلامية/ المكتب السياسي، التقرير التنظيمي للاجتماع التداولي الموسع لحركة الكوادر الاسلامية في العراق، لندن 24- 25 كانون الاول 1996.

8.حركة الكوادر الاسلامية/ المكتب السياسي، الخطوط العريضة للمشروع الاسلامي العراقي المستقل(خاص بالتنظيم)، لندن تموز 1997.

9.حركة الكوادر الاسلامية، توصيات لمؤتمر فينا، وثيقة غير منشورة محفوظة في ارشيف الباحث.

10.حركة الكوادر الاسلامية، لايُقَيَمْ أي مشروع من خلال شخص، خاص بتنظيم حركة الكوادر الاسلامية.

11.حركة الكوادر الاسلامية، من معارضة النظام الى بناء الدولة، لندن، كانون الاول 2002.

12.رسالة الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط (ابو سعدي) الى مؤتمر حزب الدعوة الاسلامية المنعقد في طهران بتاريخ 1 اذار 1985، وثيقة غير منشورة محفوظة في ارشيف الباحث.

13.كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي، الميثاق السياسي لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي (محدود التداول داخل التنظيم)، 1991.

14.كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي، الميثاق السياسي لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي (د.م، د.ت)

15.كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي، لائحة قواعد العمل الداخلية لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي(محدود التداول داخل التنظيم)، (د.م، د.ت).

16.م محمد عبد الجبار الشبوط، ثلاث ظواهر كبرى، محدودة التداول، وثيقة غير منشورة محفوظة في ارشيف الباحث.

17.وثيقة بعنوان" على هامش مؤتمر اربيل" من محضر اجتماعات حركة الكوادر(مخطوط) لقاء في فندق الخضراء/ اربيل في 27 تشرين الثاني 1992، على هامش مؤتمر صلاح الدين (اربيل) المنعقد في اربيل 27- 31 تشرين الثاني 1992، ، محفوظ في ارشيف الباحث

ثانياً: الرسائل والأطاريح

18.حيدر عبد الامير علي ال حيدر، الديمقراطية التوافقية في العراق دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل/ كلية القانون، 2015.

19.كرار عبد الحسين جوده، الحركات الاسلامية الشيعية في العراق 1958-1980، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الانسانية، 2018.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة

20.جواد علي كسار، محمد هادي السبيتي مدخل الى حياته وفكره، منشورات مجمع دار الاسلام الثقافي، بغداد، 2016.

21.جودت القزويني، عز الدين الجزائري رائد الحركة الاسلامية في العراق، دار الرافدين، بيروت، 2005.

22.حزب الدعوة الاسلامية، ثقافة الدعوة، منشورات حزب الدعوة الاسلامية، ج1، ط2، 1981.

23.حسن اسماعيل، منهاجية الاداء الاسلامي والمواجهة مع النظام الدموي في العراق، (د.م، 1984). 1984

24.حسن شبر، العمل الحزبي في العراق، وزارة الثقافة، بغداد، 2012.

25.حسن شبر، حزب الدعوة الاسلامية تاريخ مشرق وتيار في الامة، ج1، دار العارف، لبنان، 2012.

26.دينا رزق خوي، العراق في زمن الحرب: الجندية والاستشهاد واحياء الذكرى، ترجمة: ايمن حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

27.عبد الله الثاني ابن الحسين، فرصتنا الاخيرة السعي نحو السلام في زمن الخطر، دار الساقي، بيروت، 2011.

28.عبد الهادي الفضلي، الحركة الاسلامية، منشورات لجنة العلامة الفضلي، القطيف، 2014.

29.عبد الهادي الفضلي، حوارات في الفكر واللغة، منشورات لجنة العلامة الفضلي، القطيف،2013 .

30.علي المدن، من الاسلام السياسي الى التشيع السياسي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

31.علي المؤمن، جدليات الدعوة: حزب الدعوة الاسلامية وجدليات الاجتماع الديني والسياسي، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2017.

[32].غالب الشابندر، خسرت حياتي، دار الطباعة للنشر، بيروت، 2017.

33.فالح عبد الجبار، العمامة والافندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة: امجد حسين، دار الجمل، بيروت، 2010.

34.فالح عبد الجبار، كتاب الدولة واللويثان الجديد، ترجمه: فريق ترجمه، منشورات الجمل، بغداد- بيروت، 2017.

35.ليزا بلايدز، جمهورية القمع: العراق في عهد صدام حسين، ترجمة: الهادر المعموري، منشورات درابين، بغداد، 2023.

36.ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ 1985، ترجمة: مالك النبراسي، منشورات الجمل، 2003

37.محمد عبد الجبار الشبوط، الاسلام السياسي حزب الدعوة نموذجاً، تقديم: سليم الحسني، دار العارف، بيروت، 2919.

38.محمد هادي السبيتي، بيان التفاهم الصادر من حزب الدعوة الاسلامية الى الامة في العراق(د.م، د.ت).

39.محمد هادي السبيتي، عز الدين سليم ، ثقافة الدعوة الاسلامية: النشرات السرية لحزب الدعوة الاسلامية 1957-1982، دار الهدى، ميسان ، 2017.

40.مركز دراسات الوحدة العربي، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993،

41.مركز دراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق يوميات- وثائق- تقارير 1990- 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

42. سركيس نعوم، العلامة محمد حسين فضل الله صداقة وسيرة و23 سنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014.

43.وليام بولك، لكي نفهم العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006

رابعاً: الصحف والمجلات

44. - ابن الاسلام، الى المخلصين من ابناء امتنا الاسلامية، مجلة الأضواء ، مجلد 1، العدد3، السنة الاولى، النجف الاشرف، تموز 1960.

45. - علي المدن، المسألة الدينية ومحطات الوعي الثلاث في الثقافة العراقية، قضايا اسلامية معاصرة،(مجلة) ،العدد59-60، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد ، 2014.

46. - محمد عبد الجبار، اجراءات النظام العراقي: رد على هزيمته في ثلاث جبهات، الخليج (صحيفة)، الكويت، 12 ايار 1993.

47.جماعة العلماء، رسالتنا فكرية انقلابية، مجلة الأضواء، المجلد 1، العدد 13-14، السنة الاولى، النجف الاشرف- جماعة العلماء، كانون الاول 1960.

48.جماعة العلماء، رسالتنا يجب ان تكون قاعدة، مجلة الاضواء، المجلد1، العدد 2، السنة الاولى، النجف الاشرف- جماعة العلماء، تموز 1960.

49.حنا بطاطا، التنظيمات الشيعية في العراق: الدعوة الاسلامية والمجاهدون، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، بحث منشور في كتاب حنا بطاطا في سيرته ومنهجه في تفسيره لتاريخ العراق المعاصر، دار الرافدين، لبنان،2015.

50.صالح جعيول جويعد، كرار عبد الحسين جوده، الحركة الاسلامية الشيعية في العراق، مقدمات التأسيس وعوامل الانطلاق 1958-1963، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، المجلد 10، العدد 2، 2020 .

51. خميس دهام حميد، الحزب الاسلامي العراقي دراسة في التنظيم والافكار والمواقف، مجلة مداد بغداد، المجلد الاول، العدد الخامس، الجامعة العراقية، كلية الاداب، 2013.

52.عبد الهادي الفضلي، مع الدعاة المسلمين، مجلة الأضواء، مجلد 1، العدد1، السنة الاولى، النجف الاشرف، حزيران 1960.

53.عصام حسن، العراق في المنظور الامريكي، الجهاد (صحيفة)، طهران، العدد التاريخ 12 حزيران 1993.

54.غالب الشابندر، جريدة البديل الاسلامي، المدى (صحيفة)، بغداد، العدد 2629 في 21 تشرين الاول 2012.

55.محمد عبد الجبار الشبوط، تجربتي الفكرية مع الديمقراطية، الاسلام والديمقراطية(مجلة)، السنة 1، العدد1، نيسان 2003، ص74

56.محمد عبد الجبار، القضية اِلعراقية بين زيارتين، الوطن (صحيفة)، العدد 61069/ 549 في 12 ايار 1993.

57.محمد عبد الجبار، نظريات في كيفية اسقاط النظام الصدامي، الوطن (صحيفة)، الكويت، العدد 6103/ 549 في 3 شباط 1993.

58.محمد هادي معرفة، موقف حزب البعث من الدين والشيعة في العراق، مجلة الفكر الجديد، العدد 18، السنة 7، دار الاسلام، لندن، نيسان 2000.

خامساً: اللقاءات والاتصالات

59. مصطفى حبيب، عضو المكتب السياسي لحركة الكوادر الاسلامية، لندن، اتصال هاتفي، 3 تشرين الاول 2023.

60.عبد الجليل الخير الله، عضو المكتب السياسي للحركة، لقاء شخصي، قضاء الرفاعي، 21 ايلول 2023.

61.محمد عبد الجبار الشبوط، مؤسس الحركة ومفكرها السياسي، اتصال هاتفي، لندن، 3 تشرين الاول 2023.

ملحق الوثائق

بيانات ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

«وما أرسلنا من رسول إلّا بلسان قومه»

اجتمع لفيف من كوادر حزب الدعوة الاسلامية في الشرق الأوسط ، وبالتشاور مع إخوانهم في بريطانيا وأوروبا وكندا ، لبحث ما آلت اليه تطورات الأوضاع على صعيد القضية العراقية بصورة عامة ، والوضع الدعوتي بصورة خاصة . وقد انصب اهتمام المجتمعين على جمع شتات الدعوة ، وصيانة استقلالية قرارها السياسي ، وضرورة مواكبة الأحداث والتطورات الاقليمية والعالمية ، ومعالجة السلبيات التي ظهرت خلال مسيرة السنوات العشر الماضية . كما حلل المجتمعون أبعاد المخاطر الكبرى التي يتعرض لها شعبنا العراقي الصامد ، بعربه وأكراده وأقلياته الأخرى ، بشيعته وسنته ، بسبب استمرار النظام الديكتاتوري الصدامي في السلطة ، الأمر الذي يلح على التفكير والعمل من أجل إيجاد مخرج سريع للتخلص من خطر الإبادة الشاملة لشعبنا في العراق .

وبعد المداولة والبحث ، قرر المجتمعون تشكيل تنظيم يحمل اسماً مؤقتاً هو : «كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي» / فرع الشرق الأوسط ، علماً بأن هناك جهوداً جارية لتشكيل فروع مماثلة في مناطق أخرى ، على أن يعقب ذلك عقد المؤتمر العام لكوادر حزب الدعوة في غضون شهرين .

ويعتبر التنظيم الجديد هدفه الأول في المرحلة الراهنة إسقاط النظام الصدامي وتحرير ارادة شعبنا العراقي ، الذي سيقوم باختيار النظام الجديد بالطريق الديمقراطي السليم ، المنسجم مع الخصوصية العراقية ، والذي يعيد العراق إلى محيطه العربي والإسلامي ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل القوى والأحزاب والشخصيات العراقية المعارضة ، والدول الصديقة ، أخذاً بنظر الاعتبار تضخم دور العامل الدولي في مجرى الأحداث داخل العراق وفي مستقبل القضية العراقية ، الأمر الذي يستلزم عملاً متكاملاً ومدروساً على الصعيدين الداخلي والخارجي .

وعلى الصعيد الدعوتي الخاص ، يسعى «كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي» إلى إنجاز العديد من المهام العاجلة من أجل إعادة بناء الدعوة وتوحيدها على أساس ثوابت فكر الدعوة ، والمتغيرات العالمية الراهنة ، بما يحقق استقلاليتها ، ويؤهلها لإنجاز مهام المرحلة الراهنة والمراحل القادمة ، ومراجعة فكر الدعوة وإعادة كتابته بالاستفادة من خبرات السنوات الثلاثين الماضية .

كما نؤكد على ضرورة حشد كل الطاقات بعد إسقاط النظام الصدامي ، من أجل بناء العراق الجديد وإعماره ، وتنميته ، وتحقيق السلام الداخلي والخارجي ، والمساهمة الايجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة ، وإشاعة الحريات السياسية والفكرية والاعلامية في العراق ، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

ونؤكد ، أخيراً ، أن كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي مفتوح لكل الدعاة المخلصين لقضيتهم العراقية ، والمؤمنين بخصوصيتها واستقلاليتها .

اللجنة التحضيرية

لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/الشرق الأوسط

٢٤/ذي القعدة ١٤١١هـ ١٩٩١/٦/٩

((توضيـــــــــــح))

الاستاذ رئيس تحرير جريدة (الحياة) المحـــترم ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتـــــــه ...

تعقيبا على ماورد في جريدتكم الغراء بتاريخ ٦/١٤ وتحت عنوان (كوادر حزب الدعوة العراقي : انشقاق عن القيادة الموالية لايران) ، افـــــاد مصدر مسوءول في كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي بما يلي :

١ - ان العبارات الواردة في الخبر المذكور لم تكن دقيقة ،وجاء الكثير منها منافيا للواقع ،وغير صحيح ،ولايتحمل كوادر حزب الدعـــــــوة الاسلامية العراقي مسوءوليتها الادبية والسياسية .

٢ - ان تشكيل تنظيم (ك.ج.د.ا.ع) لم يكن انشقاقا بالمعنى التنظيمـــــي المعروف ،لان اغلب اعضائه ليست لهم علاقة تنظيمية بالقيادة الحالية لحزب الدعوة الاسلامية ، اصلا ،بسبب ملاحظات موضوعية لديهم .

ان (ك.ج.د.ا.ع) يدعو الى عقد موءتمر عام يحضره ممثلون عن فصائل الدعوة الاربعة ،وهي :(حزب الدعوة الاسلامية) ،و (حزب الدعوة الاسلامية / المجلـــس الفقهي) ،و (الدعوة الاسلامية) اضافة الى (ك.ج.د.ا.ع.) ،وذلك للحـــــوار المفتوح والصريح بغية الوصول الى نتائج عملية للخروج من الوضع المأساوي في بلدنا ، العراق ،ومن اجل استثمار كافة الطاقات المعطلة والمشتتـــــة في الجهاد الهادف الى اسقاط النظام الصدامي .

كما ان (ك.ج.د.ا.ع) مفتوح لكل الدعاة الغيارى ، المخلصين لقضيتهـــــم العراقية ،والموءمنين بخصوصيتها واستقلاليتها ،للعمل سوية من اجل اعادة بناء الدعوة وتوحيدها .

٣ - ان (ك.ج.د.ا.ع) لم يتخذ اي موقف سلبي او عدائي تجاه الجمهوريـــــة الاسلامية الايرانية ،وهو يتطلع الى اقامة علاقات طبيعية معها باعتبارها دولة مسلمة ،جارة ،وصديقة ، اسوة بغيرها من الدول الاخرى الداعمـــــة للقضية العراقية .

٤ - ان (ك.ج.د.ا.ع) لم يبحث اصلا مسألة المرجعية الدينية العليا في اي من اجتماعاته .

نرجـــو التفضل بنشر هذا الايضاح ،دفعا للالتباس .

كوادر حزب الدعوة الاسلامية
العـــراقـــي

بسم الله الرحمن الرحيم

(وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)

تداول جمع من كوادر الدعوة في الدول الاسكندنافية ، وشمال اوربا، الاحداث والتطورات الاخيرة داخل العراق ، وما آل اليه مصير الانتفاضة المجيدة ، وقد تم بحث الاوضاع والمتغيرات الاقليمية والعالمية الجديدة ، وابدى الاخوة اهتماما مخلصا وصادقا تجاه الاوضاع الخاصة بالدعوة ، والسلبيات التي تراكمت خلال العشر سنوات الاخيرة ، والتي افقدت التنظيم قدرته على صياغة القرار السياسي واستقلاليته ، واكد المتداولون على ضرورة المضي قدماً بآليات جديدة ، تدفع بالعمل نحو تقويض النظام الدكتاتوري الحاكم في بغداد ، وتزيد من اواصر الاخوة بين جميع القوميات عربا واكرادا ، وتقوض الحالة الطائفية وتلغيها ، بعد ان ارادها النظام سلاحاً يقتل به ابناءنا البررة في الشمال والوسط والجنوب .

وقرر المتداولون مايلي :

١-تاييد الخطوة الشجاعة التي انجزها الاخوة كوادر الدعوة في الشرق الاوسط .

٢-تشكيل فرع مماثل لفرع الشرق الاوسط ، ويحمل اسما مؤقتا هو : « كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي»/ فرع الدول الاسكندنافية وشمال اوروبا ،لحين انعقاد المؤتمر العام الاول .

٣-انتخاب لجنة تحضيرية تتولى مسؤولية الفرع لحين انعقاد المؤتمر العام .

ونؤكد في هذه المناسبة ، ان هدفنا المركزي في هذه المرحلة ، هو اسقاط النظام الصدامي ، الدكتاتوري ، وتحرير ارادة الشعب العراقي ، واقامة النظام السياسي البديل ، بالطريق الديمقراطي السليم .

وهذا يتطلب حشد كل الطاقات والفعاليات العراقية المعارضة ، في الداخل والخارج ، في اطار استراتيجية عمل متكاملة ومنسجمة .

ان كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي/فرع الدول الاسكندنافية وشمال اوروبا ، يمد يديه الى جميع الاخوة العاملين ، من جميع الاتجاهات والتيارات ، من اجل اقامة علاقات سياسية سليمة بين كل القوى العراقية المعارضة ، على اساس العمل المشترك ، من اجل اسقاط النظام الصدامي ، وصيانة القرار السياسي المستقل لقوى المعارضة ، والحفاظ على وحدة العراق شعبا ، وارضاً ، وسيادةً .

اللجنة التحضيرية لكوادر حزب الدعوة
الاسلامية العراقي/الدول الاسكندنافية
وشمال اوربا.
٣٠ / ذي الحجة /١٤١١هـ ، ١٣/٧/١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

اجتمع في لندن عدد من كوادر الدعوة الاسلامية وتدارسوا الاوضاع التي يمر بها شعبنا العراقي وقضيتنا العراقية في المرحلة الحساسة الراهنة وبحثوا المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية ،وبعد دراسة مستفيظة لمتطلبات المرحلة الراهنة في ضوء المسؤولية الشرعية الملقاة على عاتقهم قرروا مايلي :

١ـ تشكيل فرع كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي في بريطانيا وانتخاب اللجنة التحضيرية للفرع .

٢ـ مباركة تشكيل فرعي الكوادر في الشرق الاوسط والدول الاسكندنافية وشمال اوروبا .

٣ـ اتخاذ الخطوات اللازمة لحضور المؤتمر العام الاول لكوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي .

ان كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي / فرع بريطانيا يؤكد استعداده التام للتعاون البناء مع كل اطراف المعارضة العراقية ،للعمل الجاد من اجل اسقاط النظام الفرعوني الصدامي وتحرير ارادة شعبنا العراقي المظلوم واقامة النظام السياسي البديل على اسس ديمقراطية سليمة .

اللجنة التحضيرية لكوادر حزب
الدعوة الاسلامية العراقي/ فرع
بريطانيا

١٠ محرم الحرام ١٤١٢ هـ
٢٢ / ٧ / ١٩٩١ م

تصريـــــح صحفـــــــي

تعليقا على (قانون التعددية الحزبية) الذي تجرى مسرحيه اصداره في بغداد افاد مصدر مسؤول في (كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي) بما يلي :

١ ـ ان اسقاط نظام صدام هدف استراتيجي ونهائي بالنسبة للحركة الاسلاميـــة خاصة والمعارضة عامة ،وهذا الهدف لايقبل التمرئة او المساومة ،وعليه فاننا نؤكد رفضنا لكل محاولات ترقيع النظام الصدامي وتجميرمورتـــه ، والتي تستهدف تمييع القضية العراقية وخداع الجماهير والرأي العـــالم العالمي .

٢ ـ ان قانون التعددية الجديد يعيد انتاج الطبيعة الديكتاتورية والفردية للنظام الحاكم في العراق،حيث انه يحافظ على المواقع القياديـــــة والاحتكارية لحزب البعث الصدامي الحاكم ويضع شروطا تحول دون قيـــام احزاب حقيقية في البلاد . ان ممارسات النظام السابقة ضد الاحـــزاب السياسية العراقية تؤكد عدم استعداده لقبول التعددية في العراق .

٣ ـ ان قانون التعددية موجه بشكل اساسي لمحاربة الحركة الاسلامية العراقية وفصائلها المختلفة ،وبشكل هذا استمرارا لقراره الصادر عام ١٩٨٠ و القاضي باعدام كل منتسبي الدعوة الاسلامية ،وبأثر رجعي .

اننا ندعو كل جماهير الشعب العراقي في الداخل والخارج الى التحلي باقصى درجات الوعي ،وتصعيد جهادها من اجل اسقاط النظام الصدامي ،واقامـــة النظام البديل المعبر عن ارادة اكثرية الشعب العراقي .

كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي
مكتـــب لنـــدن ٥ / ٧ / ١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة مفتوحة

صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

منذ تحرير الكويت من مخالب النظام الصدامي والعراقيون المقيمون في الكويت يتعرضون لظروف قاسية وممارسات تعسفية على يد الجهات الرسمية - من قبيل الاعتقال والابعاد واحياناً التسفير الى العراق ولا يفوتكم ان هؤلاء العراقيين يقيمون في الكويت منذ سنوات عديدة - وان العديد منهم اضطر الى الاختفاء آبان الاحتلال الصدامي خوفا من بطش ازلام النظام الصدامي كما قام العديد منهم بمساعدة اخوتهم الكويتيين في مواجهة الاحتلال الظالم .

ان معاناة العراقيين في الكويت حاليا - انما نشأت عن الحالة النفسية التي ترسخت في نفسية الشعب الكويتي جراء جرائم النظام الصدامي مما اوقعه في شراك اللاتمييز بين صدام وجلاوزته من جهة والشعب العراقي الذي فاق اضعاف ماذاقه الشعب الكويتي من بطش نظام صدام من جهة ثانية .

ان تنظيم كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي احد فصائل المعارضة العراقية ينظر بعين القلق ا ستمرار وتفاقم هذه الظاهرة ويرى ان العلاج السريع والجاد لها يتطلب من سموكم التدخل المباشر لاتخاذ قرارات فورية تحمي العراقيين المقيمين في الكويت مع العمل على توعية الرأي العام الكويتي بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين اللذين نتطلع لان يعيشا في المستقبل في ظل الاخوة والتعاون بعد زوال النظام الصدامي الذي الحق الدمار لكلا البلدين .

وفقكم الله لكل خير ....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي
مكتب الشرق الاوسط
١/ ربيع١/ ١٤١٢ هـ
١٠/ ايلول / ١٩٩١م

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلان تشكيل المكتب السياسي لتنظيم كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي

دخلت الحركة الاسلامية العراقية والقضية العراقية مرحلة دقيقة وحاسمة بعد توقف الحرب العراقية ـ الايرانية ، ثم تأكدت سمات هذه المرحلة بالغزو الصدامي للكويت ، وما تلاه من تطورات وأحداث (حرب تحرير الكويت ، وقيام انتفاضة آذار/شعبان المباركة) .

فعلى صعيد الحركة الاسلامية العراقية اكتسب التحدي الجديد الذي تواجهه الحركة طابعا سياسيا غالباً ، ميزه عن التحدي الفكري الذي واجهته في بدايات نشوئها في أواخر الخمسينات من هذا القرن .

وعلى صعيد القضية العراقية انكسر حاجز الخوف الذي كان يفصل بين النظام الصدامي الديكتاتوري وجماهير شعبنا الصامد في داخل العراق ، كما انحسر الدعم الدولي لنظام صدام الأمر الذي فتح الباب أمام التحرك السياسي الدولي للمعارضة العراقية .

وقد استلزمت هذه التطورات ، على الصعيدين ، توجه الحركة الاسلامية العراقية لاستيعاب متغيرات المرحلة ومتطلباتها واستقطاب الطاقات العراقية الاسلامية وحشد كل الامكانات في إطار برنامج عمل سياسي واعلامي وجماهيري يستهدف إسقاط النظام الفرعوني وتحرير إرادة الشعب العراقي وإقامة النظام السياسي البديل بالطريق الانتخابي الشعبي الحر والمستقل .

ولهذا انبرى جمع من «الدعاة» الى تشكيل تنظيم يحمل مؤقتا اسم «كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي» ، بعد أن كان فكرة في أذهان بعضهم طيلة السنوات الأخيرة الماضية ، حيث انبثقت فروعه الأولى في الشرق الأوسط ، وبريطانيا والدول الاسكندنافية وأوروبا .

ويسعى «كوادر الدعوة» ـ جنبا الى جنب مع كافة قوى المعارضة العراقية من أجل تصعيد العمل وتكثيف الجهود لاسقاط النظام الصدامي وإنقاذ شعبنا العراقي من محنته القاسية . كما يعمل على بلورة وطرح المشروع السياسي الاسلامي العراقي المستقل ، المستند الى الفهم الحضاري للاسلام ، ويراعي الخصوصية العراقية ، ويعتبر الآليات الانتخابية أخرة وسيلة مضمونة لاستقرار المجتمع المدني وسلامة العلاقة بينه وبين السلطة السياسية .

وقد تم مؤخراً ، وعبر عملية انتخابية في مختلف مناطق العمل ، تشكيل المكتب السياسي لتنظيم كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي من الأخوة :

أنور طالب		علي الحيدري
حسام محمد علي	حازم عبد الله	مصطفى حبيب محمد
جليل الخير الله	سالم مشكور	أديب قاسم محمد
محمود الحسيني	مدين الموسوي	محمد عبد الجبار

تنظيم: كوادر حزب الدعوة الاسلامية العراقي

٥ جمادى الثانية ١٤١٢ هـ

١٩٩١/١٢/١١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة الكوادر الاســـلامية

MOVEMENT OF ISLAMIC CADRES
P.O.BOX 6114 LONDON W3 8ZN FAX 0044181 900 9832

صرح السيد عبد الخليل الخير الله منسق المكتب السياسي لحركة الكوادر الاسلامية بما يلي:

تتابع بقلق كبير وتمزيد من الاستنكار و لادانة ما يتعرض له لشعب لبناني لشقيق جراء لعدوان لاسرائيلي لاثم بذرائع وحجج وهية لامر لذي يشكل انتهاكا صريحا لسيادة لوطنية لدولة عضو في لجامعة لعربية و لامم لمتحدة وخرقا لقوانين لدولية.

ن لشعب لبناني كامل لحق في ممارسة دوره لمشروع في لحفاظ على ستقلال وسيادة بلاده ومقاومة لاحتلال لاسرائيلي وتحرير رضيه و لعيش بسلام و من. لكن ما يحدث ليوم من تجاوز وعدوان لم يقابل باي موقف عربي و دولي حازم لردع لعدوان و يقاف تجاوز لبشعة لتي يرتكبها ضد لسكان لابرياء.

لقد تسبب هذا لى مسؤولية لنظام لصدامي لدكتاتوري حاكم في بغداد عن تكريس حالة لانقسام و لتدعي و لتراجع في لموقف لعربي في موجهة لاخطار تحدقة بلامة هذه لحالة لتي جعلت ما يجري لان ممكنا وذلك بسبب سياساته لرعناء ومغامراته لعدوانية لخارجية خاصة حربه ضد يران وغزوه لكويت لامر لذي ذى فضلا عن هذا لى بعاد لعراق و مكانياته لعسكرية و لشعبية عن ساحة لمواجهة.

ن محنة لشعب لبناني لشقيق ومعاناته تتقي مع محنة لشعب لعراقي لذي عاني وما زال يعاني من عنجهية لنظام لصدامي و ستبداده وممارسته سياسة لقمع و لارهاب و لتجويع.

لنا في لوقت لذي نؤكد فيه تضامننا مع لشعب لبناني لشقيق نطالب لمجتمع لدولي و لدول لكبرى لخروج من حالة لصمت و لامبالاة، وندعوها لى تحمل مسؤولياتها لكاملة زاء حماية من و ستقرار و سيادة لبنان شعبا ودولة وارغام سرائيل على وقف عدوانها وسحب قواتها من لاراضي لبنانية فورا وفقا لقرارات لدولية ذات لعلاقة.

لندن في ٢١ ٤ ١٩٩٦